النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجا

أ.م. صفاء حسين علي
saffa_hussein_ali@uokirkuk.edu.iq
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

INTERNATIONAL POLITICAL SYSTEM UNDER INTERNATIONAL ALLIANCES, THE RUSSIAN-CHINESE STRATEGIC ALLIANCE AS A MODEL

Assist. Prof. Safaa Hussein Ali
University of Kirkuk / College of Law and Political Science / Department of Political Science

الملخص

إن هذا البحث الموسوم (النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية– التحالف الروسي الصيني انموذجا) هو محاولة للتعرف على طبيعة النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية القائمة خاصة التحالف الاستراتيجي ما بين روسيا الاتحادية والصين خاصة بعد ظهور التطورات والتحولات في بيئة النظام السياسي الدولي، كما ان تسارع حركة التغييرات السياسية الدولية تؤدي إلى تسارع اقتران العالم بهيكلية سياسية جديدة والتي من ابرز ملامحها تنامي دور التحالفات الدولية في النظام السياسي الدولي .

إن العالم يشهد اليوم مجموعة كبيرة من التغيرات في موازين القوى الدولية القائمة، ويتجلى ذلك في عملية تحول مراكز القوى الدولية من غرب الكرة الأرضية إلى شرقها وفي الانحلال الذي اصاب المنظومة السياسية الدولية التي اسهمت الولايات المتحدة الأمريكية في ارساء ركائزها واسسها بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ذلك فإن العالم اليوم لم يصبح عالما متعدد الاقطاب الا انه مع ذلك لم يعد عالما أحادي القطبية على نحو ما كان خلال الفترة الممتدة من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تلك الفترة التي فشلت فيها الولايات

المتحدة الأمريكية في صياغة عالم ليبرالي جديد تحت زعامتها وان ما نعيشه اليوم ليس سوى عالم في مرحلة الانتقال،وتعود أهمية البحث إلى طبيعة العالم اليوم بما يشهده من تغيرات في طبيعة النظام السياسي الدولي القائم، وتكمن اشكالية البحث في مدى قدرة التحالف الاستراتيجي القائم ما بين روسيا والصين في عملية تغيير النظام السياسي الدولي القائم من نظام الأحادية القطبية إلى نظام سياسي متعدد الأقطاب، وينطلق البحث من فرضية اساسية تتمثل في ان التحالف الاستراتيجي ما بين الصين وروسيا سيعمل على إعادة رسم المنظومة السياسية الدولية في كافة الأصعدة والمستويات، كما إن ترسخ ظاهرة التحالفات الدولية وسيطرتها على المشهد السياسي العالمي، والاختلال الحاصل في التوازنات الدولية سيعمل على زيادة قدرتهما في إعادة صياغة توازن سياسي جديد في النظام السياسي الدولي القائم .

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الدولي، التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني

Abstract

The following research (the international political system in the light of international alliances - the Russian-Chinese Strategic alliance as a model) is an attempt to recognize the nature of the international political system within the current international alliances namely the strategic alliance between Federal Russia and China, especially after the appearance of developments and transformations in the field of the international political system, the acceleration of the international political changes movement leads to the acceleration of the world's association with a new political structure, one of its most prominent features is the growing role of international alliances in the international political system. Today, the world is witnessing a large group of changes in the balance of the current international powers, represented in the process of the transformation of international power centers from the west to the east of the globe during the disintegration afflicted the international political system that the United States of America contributed in laying its pillars and principles after its victory in the Second World War, though, the world today has not become a multi-polar world, yet it is no longer a unipolar world as it was

during the period extending from the collapse of the former Soviet Union until the end of the second decade of the twenty-first century during which the United States failed in wording a new liberal world under its leadership and what we live today is only a world in the stage of transition. The importance of the research lies in the nature of the world today, as it witnesses changes in the nature of the current international political system, and the problem of research lies in the extent of the ability of the current strategic alliance between Russia and China in the process of changing the current international political system from a unipolar system to a multi-polar political system. The research bases on a basic hypothesis which represents that the strategic alliance between China and Russia will reword the international political system at all levels, the solidification of the international alliances phenomenon, their control upon the global political scene, and the international imbalance will increase the ability in rewording a new political balance in the current international political system.

Key words: international political system, Russian-Chinese strategic alliance

مقدمة

إن العالم اليوم هو عالم متغير، وغير مقترن بهيكلية سياسية دولية محددة، خصوصاً في ظل حالة الفوضى الطبيعية للنظام التي يعيشها العالم بسبب غياب السلطة العليا، وحالة الصراع المستمر التي تعيشها الدول بحثا عن الهيمنة والقوة، ويمكن القول انه ومنذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، وتجربة التاريخ السياسي الدولي تفيد ان العالم اقترن بهيكلية سياسية تأسست اما على قطبية أحادية، أو ثنائية أو متعددة وان ذلك لم يكن بمعزل عن نمط لتوزيع القوة كان سائدا آنذاك في العالم لاسيما بين القوى الاكثر تأثيرا، وتكمن المسببات الدافعة بالعالم إلى تغيير بنيته السياسية في الخصائص التي يتميز بها وأهمها تعدد وحدات النظام السياسي الدولي أو المراكز السياسية الدولية المؤثرة في حركة تفاعلاته، فضلا عن نمو ظاهرة الاعتمادية الدولية، وبعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق تمركزت القوة في دولة واحدة مؤثرة

ومهيمنة على النظام السياسي الدولي والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية بيد ان النظام السياسي الدولي لا يزال في حالة تغيير مستمر، وستعود القوة بعد حين إلى الانتشار بين دولتين مؤثرتين أو اكثر مغيرة بذلك الهيكلية السياسية للعالم في المستقبل القادم .

لقد افضى الانشغال بهذا الموضوع اكاديميا إلى آراء تتوزع على محورين: الأول مفاده استمرار القيادة الأمريكية المطلقة للعالم وامتداد الهيكل احادي القطبية التي تتسم به المرحلة الانتقالية الراهنة إلى عقود زمنية طويلة من القرن الحادي والعشرون على الاقل، اما الثاني فقوامه ان الخصائص التي تتسم بها المرحلة الانتقالية الحالية ستفضي إلى إحداث التغيير في قمة الهرم السياسي الدولي وبما قد يؤسس هيكلا للقوة متعدد الاقطاب يتماثل وذلك الذي قام تقريبا في القرن التاسع عشر ولاسيما بين اعوام ١٨١٥ –١٨١٤، ان الصورة التي طبعت العالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة وان اقترنت بتمركز شديد للقوة وبالتالي التأثير السياسي الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية بيد ان السنوات اللاحقة على منتصف التسعينات تقريبا شهدت تغيرا ملموسا على صعيد قمة الهرم السياسي الدولي وقاعدته، فكما هو معلوم ان تشكيل النظام الدولي الجديد والاحداث الدولية الاخرى لها اثرها في تغيير طبيعة وادوار مراكز القوى فيه، خاصة الفواعل الرئيسة منها، ولا بد ان يلقي بظلاله واثاره الايجابية والسلبية على طبيعة مراكز الاستقطاب الجديدة فيه وعلى توزيع الادوار بينهما، ناهيك عن تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على الافاق المستقبلية للعلاقات الدولية بضمنها التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني، حيث تميزت العلاقة بينهما بتأثيرها في المحيط الدولي، وتجاذبها مع المصالح الاقتصادية وخيارات تبادل المنفعة والشراكة بين البلدين .

ويمكن القول بان هناك مجموعة من المصالح التي تجمع الدول المتحالفة تنبع من سعيها نحو تحقيق أهدافها التي قد تكون متطابقة مع بعضها البعض كما إن هناك ثمة مجموعة من الدوافع التي تدفع بالعلاقات السياسية الدولية القائمة بين الدول إلى الاتجاه نحو تبني خيارات التحالفات الاستراتيجية تصب في النهاية في مصلحتها ومع إن المتغيرات النابعة من البيئة السياسية الدولية تشكل وجهين لعملة واحدة بيد إنهما بالتأكيد وجهان متفاعلان ومتكاملان فالسياسة الخارجية لأية دولة كانت هي محصلة لواقعها

السائد في مرحلة زمنية معينة، ويعد التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني من التحالفات المهمة في النظام السياسي الدولي، لأنه يطرح لنا نمطا للتحالفات ما بين الدول الكبرى في العالم، في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات النظام السياسي الدولي، فضلا عن ان الدولتان تعدان من اهم الدول التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على مكانة مهمة في النظام السياسي الدولي .

أولا: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ان النظام السياسي الدولي دائما ما يرتبط بالقوى الفاعلة فيه وخاصة اذا ما كانت هناك دولة واحدة متربعة على قمة الهرم السياسي الدولي، اذ ان الدولة المتربعة على قمة النظام السياسي الدولي يكون لها التأثير الأكبر على طبيعة النظام السياسي الدولي والمحافظة على هيكليته من خلال المحافظة على ادامة قطبيتها فيه، كما أن دراسة النظام السياسي الدولي تتميز بكونها من الدراسات الحيوية خاصة وان النظام السياسي الدولي يتميز بالحركة والتحولات وفقا لقدرة الفاعلين الدوليين على الحركة داخل هذا النظام، كما ان هذه التحولات هي ليست بسبب وجود دولة متربعة على قمة النظام السياسي الدولي وانما هي مسألة طبيعية وحيوية في النظام السياسي الدولي في اي مرحلة تاريخية منه، فضلا عن قدرة الدولة الاولى فيه على المحافظة على هذا النظام، وبذلك فإن هناك علاقة تنافسية بين القوى الفاعلة خاصة روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة من خلال التأثير في حركة التوازنات الدولية، فروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق ورثت عنه اغلب عناصر قوته واخفاقاته وانهياراته ولكنها لم ترث عنه مكانته كقوة عظمى، وهي تسعى لاستعادة مكانتها المفقودة تلك بعيدا عن الاطر الايديولوجية، ولديها من الامكانيات والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية ما يؤهلها لتكون لاعبا فاعلا ومؤثرا في النظام الدولي، اما الصين فهي قوة متنامية سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا، هدفها النهوض والتقدم والوصول إلى مكانة متقدمة في النظام السياسي الدولي، ان التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني بات يشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على النظام السياسي الدولي من خلال محاولتهما على ازاحة الولايات المتحدة الأمريكية من قطبية النظام السياسي الدولي

من اجل ايجاد مكان لهما في قمة الهرم السياسي الدولي وخلق عالم متعدد الاقطاب تتورع فيه الادوار على الفاعلين في النظام السياسي الدولي القادم .

ثانيا: إشكالية البحث: ان دراسة النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية ما هو إلا جهد علمي يسعى إلى تسليط الضوء على التحالفات الدولية الجوهرية المؤثرة في النظام السياسي الدولي فضلا عن انه يكشف اساليب ومظاهر السياسة الدولية وما تصنعه الدول الكبرى من تلك السياسات اذ يعد التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني واحدا من اهم التحالفات الدولية التي سيكون لها تأثير كبير ومستمر على طبيعة النظام السياسي الدولي نظرا لما تمتلكه كلتا الدولتين من اهمية كبرى في الساحة الدولية، فكلتاهما عضو في النادي النووي، وهما ايضا من الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، فضلا عن انهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مكانة القمة في النظام السياسي الدولي القائم .

وتكمن اشكالية البحث في مدى قدرة التحالف الاستراتيجي القائم بين روسيا الاتحادية والصين على تأدية دور فاعل ومؤثر في النظام السياسي الدولي وامكانية تغيير هيكلية النظام السياسي الدولي من النظام الأحادي القطبية إلى النظام المتعدد الأقطاب تتوزع فيه الأدوار بين الفاعلين الأساسيين في النظام السياسي الدولي وذلك استنادا إلى مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي تمتلكها دولتي التحالف وهما روسيا والصين ومدى قدرتهما على مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة القادمة .

ثالثا: فرضية البحث: يشهد النظام السياسي الدولي الجديد سلسلة من التغيرات في موازين القوى القائمة وان هناك قوى دولية صاعدة ستحتل مكانة متقدمة في الهرم السياسي الدولي، سنعتمد في هذا البحث على فرضية علمية مفادها(كلما زادت حجم وكثافة التحالفات بين الدول كلما زادت قوتها وزاد تأثيرها في النظام السياسي الدولي، والعكس صحيح ايضا، فكلما قلت التحالفات بين الدول الكبرى كلما انخفضت قدرة الدول منفردة على احتلال مكانة مؤثرة في النظام السياسي الدولي)، وتبعاً لذلك، فإن ثمة تساؤلات يطرحها البحث ستتم الإجابة عنها من خلال مباحث الدراسة، وهذه التساؤلات هي: –

١. ماهي خصائص النظام السياسي الدولي وماهي مراحل تطوره وماي ابرز ملامحه ؟
٢. ماهي طبيعة التوازنات الدولية وماهي أبعاده ووسائل تحقيقه في النظام السياسي الدولي؟
٣. ماهي التحالفات الدولية وكيفية تأثيرها في النظام السياسي الدولي ؟
٤. ما هو التحالف الاستراتيجي الصيني الروسي وكيفية تأثيره في النظام السياسي الدولي؟

رابعا: منهجية البحث: انطلاقا من الموضوعية والتكامل، ولغرض تغطية موضوع البحث بشكل كامل ومن اجل اثبات الفرضية العلمية من عدمها تم الاعتماد على عدد من مناهج البحث العلمي وفقا لما يقتضيه البحث العلمي حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة تطور النظام السياسي الدولي والمنهج الوصفي والاستقرائي لبيان الظواهر الدولية والأحداث والمواقف السياسية الدولية التي رافقت النظام السياسي الدولي بالإضافة إلى منهج الاستشراف المستقبلي لبيان مستقبل النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية، وبالشكل الذي يساعدنا على الخروج بنتائج واحكام علمية دقيقة لغرض الحصول على الفائدة العلمية المرجوة من هذا البحث .

خامسا: هيكلية البحث: في ضوء الإشكالية الأكاديمية التي ينطلق منها هذا البحث والفرضية العلمية الاساسية التي نحاول البرهنة عليها، اصبح من الضروري ان نعمد إلى صياغة هيكلية البحث وبالشكل الذي يساعد على تنظيمه وتنسيقه فضلا عن ترتيبه وفق هذه الهيكلية لمحاولة الوصول إلى النتائج العلمية المرجوة من هذا البحث، وعلى هذا الاساس فقد تم تقسيم البحث إلى المقدمة والخاتمة فضلا عن ثلاثة مباحث اساسية تناولنا في المبحث الاول خصائص النظام السياسي الدولي ومراحل تطوره وابرز ملامحه الاساسية وفي المبحث الثاني فقد تناولنا مفهوم التوازن الدولي وابعاده ووسائل تحقيقه اما المبحث الثالث فنتحدث فيه عن التحالفات الدولية خاصة التحالف الاستراتيجي الصيني الروسي ودوره في خلق نظام سياسي دولي جديد .

المبحث الاول

النظام السياسي الدولي

يمثل النظام السياسي الدولي الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة ويعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاونا وتنافسا وحربا هو المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود القومية [١]، كما تعد فكرة النظام من أهم المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها علم العلاقات الدولية بفروعه المختلفة والتي تعمل على اكتشاف انماط من التفاعلات في السياسة الدولية، واهتم العديد من علماء السياسة بهذه المسألة فوضعت للنظم نظرية ووظفتها في دراسة السياسة، وعُدت الحياة السياسية في المجتمع كتلة من التفاعلات تحيط بها نظم اجتماعية تؤثر فيه بشكل مستمر، وتعد نظرية النظم من أبرز النظريات التي تساعد على ربط الحقائق السياسية المتفاعلة في وحدة عضوية متكاملة من خلال الأدوات التحليلية القادرة على ربط تلك الحقائق في الظروف الطبيعية أوفي ظروف الأزمات الدولية وبالكيفية التي تساعد على تطور النظام السياسي الدولي وتحوله من شكل إلى آخر [٢].

ويمكن القول بأن العلاقات الدولية بشكل عام لا تخضع لقوانين مكتوبة أو نظام رسمي ينظم العلاقات المختلفة ما بين الدول، انما تتواجد هذه العلاقات في بيئة مرسومة من قبل الفاعلين السياسيين الدوليين، ولا يقتصر مصطلح الفاعلين الدوليين على الدول بحد ذاتها، وإنما يتخطاها ليصل إلى المنظمات الدولية المتنوعة والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يؤدون أدورا في الساحة الدولية كما

١ - طارق عيتاني واخرون،الفرق بين النظام الدولي والنتظم،الجامعة اللبنانية،كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية،٢٠١٦،متاح على الرابط التالي: https: //www.academia.edu/30314140/

٢ - ابراهيم ابراش،حدود النظام وازمة الشرعية والنظام الدولي الجديد،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩،ص١١٠.

هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم (آل روتشلد، آل بوربورن) بالإضافة إلى البعض من قادة المنظمات الارهابية وتجار السلاح وغيرهم، وبناءً على ذلك يمكن تعريف العلاقات الدولية بمجمل العلاقات ما بين الفاعلين الدوليين.[١]، أما النظام السياسي الدولي فيعرف على أنه عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة [٢]، إن الواقع الدولي واقع متغير لاسيما عندما يتعلق الأمر بتراتيبية القوى الكبرى صعوداً ونزولاً من خلال ما تمتلكه الدول من محددات أو مرتكزات القوة سواء كانت مادية أو معنوية مرتبطة بنسق دولي في مرحلة تاريخية معينة، لاسيما وإن واقع تفكك الوحدات الدولية لا يتسم بالثبات أو الجمود من حيث سياساتها وتفاعلاتها الدولية واستراتيجياتها، الأمر الذي يعني التغيير في سياساتها فهي حليف مرة أو منافس أو تابع خاضع مرة أخرى، كل ذلك في سبيل الحصول على مكانة تضمن لها تحقيق مصالحها في ظل هيكلية دولية متغيرة [٣] .

وبناءً على ذلك يمكن القول أن السلام الدولي مرتبط ترابطا طرديا مع فعالية التنظيم الدولي وتأثيره من خلال وحداته المختلفة في مواجهة أي حالة أو ظاهرة ممكن أن تخل بالسلام المتحقق فالنظام الدولي سار في مراحل تطوره التاريخي بشكل متدرج من الفوضى إلى التنظيم وذلك من خلال دراسة هذه الظاهرة ووضع أسس جديدة لها، وترسخ ذلك من الانتقال من الدائرة الضيقة في إطار الدولة إلى الدائرة الواسعة في إطار المجتمع الدولي والذي بدوره اسهم بظهور النظام الدولي، فالنظام الدولي يقوم على قاعدة تعدد الدول في إطار مجتمع دولي متكون من عناصر مختلفة ومتناقضة، وهو يهدف إلى ترسيخ نوع متميز من العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تهدف إلى

١- ماجد محمد شدود، العلاقات السياسية الدولية، منشورات جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية،الموسوعة السياسية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠-٢٠٠١،متاح على الرابط التالي:
https: //political-encyclopedia.org/

٢ - سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،مصر،القاهرة،شركة العاتك لصناعة الكتاب،ط٢٠٠٩،٤ ص٣٧.

٣ - علي عبد الكريم حسين،اثر التغيير في تكوين مستقبل النظام الدولي،مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت،العدد ٨،ص٦٤.

التخفيف من النزاعات القائمة، والحد من مظاهر الصراع، والعمل على إيجاد أسس قوية للتعاون الدولي المتبادل، يقوم على قاعدة المصلحة العامة للمجتمع الدولي وليس على أساس المصلحة المنفردة لإحدى مكوناته التي ممكن أن تنفرد بقيادة هذا النظام وتسخير مقدراته لخدمة مصالحها الذاتية على حساب الدول الاخرى، ولعل السبيل الوحيد لتحقيق ذلك يكمن في العمل الدولي الجماعي المستند إلى الوعي والإدراك الذي يهدف إلى تنظيم هذه العلاقات من خلال إنشاء مؤسسات دولية قوية ومؤثرة، لها شخصية مستقلة ومعترف بها من قبل أغلبية الدول، وتتعهد على نفسها تطبيق الأحكام والالتزامات الواردة في المواثيق التي توقع عليها، أو اللجوء إلى التكتلات الدولية الكبيرة. ومن هنا يمكن ان نعد هذا الاتفاق بين الدول بالبداية لظهور النظام السياسي لدولي، وقوة هذا النظام تكمن في مدى تعاون الأطراف المشاركة فيه ومدى دعمها لأهداف وإنجازات هذا النظام، فالنظام الدولي هو تنظيم لمقاومة مظاهر الفوضى في المجتمع السياسي الدولي، ونقيض لظاهرة ضعف المسؤولية لدى الدول، والنظام الدولي هو ظاهرة راسخة دائمة منظمة، هدفها تطويق مظاهر الصراع والنزاع وإنهاؤها، وخلق أرضية من التعاون والبناء وإيجاد الطرق والوسائل التي تستطيع من خلالها أن تتعايش مع الدول ذات الأنظمة المختلفة في جو من العلاقات الجيدة، وتبعا لما تقدم، سنعمد إلى دراسة خصائص النظام السياسي الولي ومراحل تطوره وابرز ملامحه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول

خصائص النظام الدولي

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن مرحلة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة، والتي تناولها ابرز المنظرين السياسيين على أنها نهاية التاريخ كما في أطروحة فرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ)، بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها العديد من الدورات والنظم وستأتي وتنتهي كغيرها ليحل محلها نظام دولي جديد ومرحلة لاحقة من مراحل العلاقات بين الدول، وهنا لابد من الإشارة، إلى إن فكرة

النظام السياسي الدولي في مختلف تجلياته المبكرة وغير المكتملة واقعيا، كانت نتاج مبدأ القوة وليس إي شيء آخر كالشرعية مهما تعددت مسمياتها والعقيدة بكل انتماءاتها[١]، وفي واقع الأمر فإن أي نظام سياسي دولي يمكن ان تتحدد خصائصه من خلال عناصر محددة في مجموعة مقومات رئيسة تتمثل أبرزها فيما يلي [٢]:

اولا: أن أي نظام دولي لابد وأن يعرف حالة وجود قوة أو مجموعة قوى معينة تمسك بزمام الأمور في نطاقه، وتكون صاحبة الكلمة العليا في توجيه مسار حركة الأحداث بين أطرافه، ومرجع ذلك إلى حقيقة أن النظام السياسي الدولي إنما يقوم أساسا على مبدأ الصراع والمواجهة بين القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة فيه، وذلك على خلاف الحال في التنظيم الدولي الذي يفترض فيه أنه يقوم على مبدأ التعاون والتآزر .

ثانيا: أن أي نظام سياسي دولي لابد وأن تتواجد فيه طرق معينة لإدارة الأزمات أو العلاقات المتبادلة بين أطرافه، وبها يحقق أو على الأقل ألا يتعارض والمصالح الوطنية لفئة الدول المهيمنة من بين هذه الأطراف .

ثالثا: أن كل نظام سياسي دولي تتوافر فيه سمات وملامح خاصة تميزه عن النظام السياسي الدولي السابق عليه، ومن هنا يقال إن كل نظام سياسي دولي يكاد يرتبط بواقعة أو وقائع معينة يشكل نقطة أو تاريخا فاصلا بين مرحلتين مختلفتين لتطور العلاقات الدولية، ومثال على ذلك، أن الواقعة أو الحدث المتمثل في اندلاع الحرب العالمية الأولى قد شكل وبحق أحد الخطوط الرئيسية الفاصلة بين النظام السياسي الدولي ذي الطابع الأوربي الغالب والذي كان مسيطراً على العلاقات الدولية منذ قيام الثورة الصناعية ونشوء الامبراطوريات في أوربا وامتدادها إلى أقاليم ما وراء البحار، والنظام السياسي الدولي الذي ساد خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وبناء على ذلك، يمكن القول أن التحولات العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية، قد خلقت شعورا عاما قويا لدى الكثير من الباحثين بأن النظام الدولي أضحى الآن على أعتاب مرحلة

١ - سعيد عاشور،موسوعة الحضارة العربية والإسلامية،ج ٣،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٧،ص٢٤.

٢ -علي الدين هلال،النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،مجلة عالم الفكر،الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد ٣-٤،المجلد ٢٣،١٩٩٥،ص١٠-١١.

جديدة تكاد تختلف من حيث خصائصها وسماتها العامة عن تلك المراحل السابقة التي تطور خلالها النظام السياسي الدولي طيلة الفترة الممتدة منذ عام ١٩٤٥ وحتى منتصف الثمانينيات على وجه التقريب، ولعل هذا الشعور العام هو الذي يمكن أن يفسر لنا شيوع استخدام مصطلح النظام الدولي الجديد، والذي استخدم للمرة الأولى على لسان الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف، وذلك في إطار الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، الا أنه كان يقصد من وراء استخدامه لهذا المصطلح أنه النظام السياسي الذي أعقب الحرب الباردة والذي يعني انتهاء خطر المواجهة بين عالمي الشرق والغرب، والذي يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن من بين أمور عدة منها نزع السلاح، واحلال مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى انطلاقا من القبول بفكرة عدم قدرة أي من المعسكرين الأمريكي والسوفيتي على فرض إرادته على الآخر ونزع الصفة الأيديولوجية عن العلاقات الدولية، والحرص على العمل من أجل تخطي الحواجز والصراعات سعياً لتحقيق مصالح البشرية جميعا.

المطلب الثاني

تطور النظام السياسي الدولي

يمكن القول بأن أي نظام سياسي دولي لا يبدأ من فراغ، وإنما تكون له مقدمة أولية تصله بالنظام السياسي الدولي الذي يسبقه الأمر الذي يضمن له قدراً من الاستمرارية والتي تعمل على تطور العلاقات الدولية على نمط معين، وبذلك يمكن القول أن التطور التاريخي لا يقوم على الاندفاعات العشوائية أو الانقطاعات المفاجئة، فلكل شيء مقدمته الخاصة وجذوره وأصوله، وهذا ما ينطبق على مراحل تطور النظام السياسي الدولي[١]، وفيما يلي نوجز أهم مراحل تطور النظام السياسي الدولي وكالاتي[٢]:

١ - إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية،القاهرة،المكتبة الاكاديمية،١٩٩١،ص٤٧- ٥٢.
٢ - علي حسين حميد،القوى الإقليمية والقوى الكبرى: دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة النهرين(غير منشورة)،٢٠٠٧،ص٥- ١٠.

المرحلة الأولى (١٦٤٨ – ١٩١٤): والتي تبدأ من معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ والتي أنهت الحروب الدينية وأقامت النظام السياسي الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، حيث أن الاهتمام الدولي بتنظيم العلاقات بين الدول على أسس ومرتكزات من القواعد الوضعية والقانونية [١]، فلقد وضعت هذه المعاهدة نهاية للحروب الطاحنة في أوربا، وكانت بمثابة اول سعي جاد ومنظم لإقامة نظام سياسي دولي يستند إلى أسس قانونية وتعاون مشترك بدلا من سياسة الإخضاع والسيطرة. فضلا عن انها أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام وأعطت أهمية كبيرة للبعثات الدبلوماسية القائمة، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام السياسي الدولي، وكانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام السياسي الدولي فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيدولوجية الأخرى قد ظهرت بعد مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

المرحلة الثانية (١٩١٤ –١٩٤٥): تبدأ هذه المرحلة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت السمة الاساسية لهذه المرحلة هي بزوال أربع امبراطوريات كبيرة، كما اقتحمت أوروبا موجة جديدة من الجمهوريات وتحول عدد كبير من الدول الأوربية في تلك الفترة إلى النظام الدكتاتوري، وشجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات جديدة طالبت بالاستقلال، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ذات نفوذ كبير وأخيرا ظهرت اليابان وروسيا كدولتين عظميين، ومن أجل ذلك اتسمت هذه المرحلة بالأزمات السياسية والتي أدت فيما بعد إلى عدم التفاهم بين الدول ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية [٢] .

المرحلة الثالثة (١٩٤٥– ١٩٨٩): بدأت هذه المرحلة مع الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى عام ١٩٨٩ والتي عرفت بفترة الحرب الباردة، حيث عرف النظام

١ - يحيى الجمل،مصدر سبق ذكره،ص٥٠.

٢ - إبراهيم جعفر الدين، أزمة النظام الاشتراكي والإصلاحات السوفيتية الجديدة،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٩٨٨،٩٤، ص٨١.

السياسي الدولي بما يسمى بالثنائية القطبية، كما شهدت هذه المرحلة صعوداً سريعاً لقوتين كبيرتين متنافستين هما الاتحاد السوفييتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي المرحلة التي تعد الصراع فيها ليس على أساس القومية وانما الصراع بينهما بات بالدرجة الاولى بسبب الاختلاف في الايديولوجية [١]، وقد اتسمت هذه المرحلة بالعمل بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي واعلاء الشرعية الدولية وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية [٢] ، وكانت القنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية غلى هيروشيما ونجازاكي في شهر أيلول عام ١٩٤٥ علامة فارقة لبدء حقبة زمنية تكون للولايات المتحدة الأمريكية القوة النووية الاولى التي تجعلها تصل لأي مكان في العالم، سواء كان ذلك على الصعيد العسكري أم السياسي أم الاقتصادي، فضلاً عن أنه تم تدعيم الموقف العسكري بموقف سياسي من خلال مبدأ ترومان المعلن في اذار عام ١٩٤٧، واقتصادياً ببرنامج (مارشال) للمساعدات المعلن في تموز عام ١٩٤٧ والذي ساعد على إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان، كما ساعد في تدعيم الاقتصاد الأمريكي، وخلال هذه المرحلة ظهرت الأيديولوجية كإحدى أهم الظواهر السياسية في المجتمع الدولي وأخذ الانقسام داخل النظام السياسي الدولي يأخذ طابع الصراع الأيدولوجي بين المعسكر الشرقي الاشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي، وتبع ذلك ظهور عدد من الظواهر السياسية مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والوفاق الدولي وغيرها .

المرحلة الرابعة منذ عام ١٩٨٩: تبدأ هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين والتي بدأت بانهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الوقت الراهن، تحت ما يسمى بالنظام الدولي الجديد والذي يهدف إلى نشر العولمة، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية عام (١٩٩٠) حيث بدأت ماكنة

1 - Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations", Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3 (Summer, 1993),p 1-3

٢- ناصيف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت،سلسلة كتب المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٩، ص١٥٧ .

الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم، حيث ظهر لأول مرة رسميا عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٩١ بداية النظام العالمي الجديد ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيره[١] ، على الرغم من ان هذا المصطلح استخدم قبل هذا في منتصف الثمانينات حيث استخدم اصطلاح " النظام الدولي الجديد" للمرة الاولى على لسان الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف، في اطار حديثه عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وقد قصد من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح انه النظام الذي اعقب الحرب الباردة وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب والذي كان شهادة على بداية تحولات عميقة في العلاقات الدولية وعلى اعتبار أن هنالك مجموعة جديدة من المبادئ الحاكمة للعلاقات بين الدولتين والتي ظهرت بعد البيروسترويكا والغلاسنوس وتتضمن: إحلال مفهوم المصالح والاعتماد المتبادل على مكان مفهوم الصراع في العلاقات الدولية مكان مفهوم التوازن الحرج وكذلك إطلاق سياسة نزع السلاح وتفكيك النظم اللوجيستيّة العسكرية ذات سمة المواجهة، ومن ثم استخدم الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب المصطلح نفسه في بداية أزمة الخليج الثانية [٢] في الثاني من اب عام ١٩٩٠ لحشد التأييد العالمي ضد العراق، ثم استخدمه مرة اخرى عند انهيار الاتحاد السوفياتي حين اعلن في خطابه امام الكونغرس في ٥ أذار ١٩٩١ "أن حرب الخليج كانت المحك الاول لنظام عالمي جديد" ثم في خطاب له بالكلية الحربية ماكسويل الجوية قال: "أن أركان النظام الدولي الجديد هي: تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتضامن الدولي في مواجهة العدوان والعمل من اجل تخفيض مخزونات الاسلحة واخضاعها للسيطرة

١ - محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، القاهرة،مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٨،ص٣٢.
٢ - هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: فاضل البديري،عمان،الدار الأهلية للتوزيع والنشر،ط١، ١٩٩٥،ص٢٧٩.

ومعاملة الشعوب معاملة عادلة " ومنذ هذا الحين صار الحديث عن النظام الدولي الجديد يمثل احد الموضوعات الاساسية في مختلف وسائل الاعلام العالمية[١] .

المطلب الثالث

ملامح النظام السياسي الدولي

إن عالم اليوم عالم متغير ومتسارع الاحداث، ونؤكد على أنه قيد التبلور والتشكل، وقد لا يكون إلا نظاماً متعدد الأقطاب، لأننا لا نؤمن بأن المرحلة الحالية تؤهل لنظام أمريكي أحادي، فالاستعراضات الأمريكية تبدو استعراضات الدولة ذات القوة العسكرية والتي تعرف أن وضعها الاقتصادي في حالة تراجع أو على الأقل ظهور تنافس سياسي واقتصادي دولي جديد ازائها ولهذا وبضرب من القوة تحاول أن تقيم استعراضاتها على أساس أنها قائدة العالم، وفي الوقت الذي يؤخذ البعض بهذا الاستعراض، لأنهم اعتادوا على استعراضات القوة فإنهم ينسون أن الاستنزاف الذي أودى بالاتحاد السوفيتي له نظيره في أمريكا التي تبلغ مديونيتها ما يتجاوز (٥٠٠٠) مليار دولار، وهذا ما تعرفه أمريكا لكن تنامي القوة العسكرية يهيئ لها التصور بأنها قادرة على تقديم مبررات لقيادة للعالم، وكأنها تنسى أن هذه القوة العسكرية لم تمنع الاتحاد السوفيتي سابقاً من دفع ثمن أخطائه المماثلة نسبياً لأخطاء أمريكا [٢] ، وتأكيدا على ما تقدم، فأنه لوكان النظام الدولي الجديد يستبعد العمل العسكري على الأقل خلال فترة منظورة فإنه لا يعني وضعاً مثاليا على الإطلاق لأن أي نظام دولي إنما يقوم على الصراع وإذا كان الصراع العسكري قد تراجع الآن أو وضعت له أطر قانونية، فإن مبررات هذا الصراع ونعني به صراع الحضارات لا تزال قائمة حتى الوقت الراهن،

وعلى الرغم من ان النظام الدولي الجديد هو في طور التكون والتشكل، فإن الرؤى تختلف في تحليل طبيعة النظام الدولي، وفي ظل التعدد النظري حول مقاربة هذا

١ - يوسف رزين، مجلة الحوار المتمدن، العدد: ٤٤٢٢، معلومة متوفرة على الرابط الالكتروني التالي: http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015

٢ - عماد فوزي شعيبي، ملامح الأفق: النظام السياسي العالمي الجديد، الطبعة الأولي،دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣،صفحات منشورة على الموقع الالكتروني التالي: http: //www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/161.htm

الموضوع تبرز رؤيتي المدرستين الواقعية والواقعية البنائية باعتبارهما يقدمان أبرز الإسهامات في هذا المجال، إذ يعرف المنظور الواقعي النظام الدولي من خلال اعتبارات مادية بحتة تتعلق بعدد القوى الكبرى في العالم، وطبيعة علاقات القوة السائدة فيما بينها، أو ما يسميه الواقعيون بالتوزيع المادي للقوة، في حين يعرف المنظور البنائي النظام السياسي الدولي من خلال طبيعة الثقافة الدولية السائدة، وهذا يعني أن المنظور الواقعي يركز على البنية المادية للنظام السياسي الدولي في حين يركز المنظور البنائي على بناه الأطر الثقافية [١]، وإذا كانت رؤية رواد المدرسة الواقعية تفسر دخول النظام السياسي الدولي في مرحلة انتقالية في السنوات الأخيرة على أساس التراجع في مكونات القوة الأمريكية في المجالات العسكرية والاقتصادية نتيجة التورط الخاطئ في حربي العراق وأفغانستان وهذا ما فتح المجال من وجهة نظر واقعية إلى تعديل علاقات القوة السائدة بين القوى الكبرى، ولأن هذا التعديل لم يستقر بعد فانه من وجهة نظر الواقعية البنيوية تقوم على ان بنية النظام الدولي لم تستقر بعد هي الأخرى[٢]، ويمكن القول، بأن وضعية النظام العالمي الجديد يمكن تلخيصه على النحو التالي: [٣]

١- على الصعيد الدولي: إن النظام الدولي الجديد هو نظام متعدد الأقطاب، فيشهد صعود الاقطاب الدولية عن طريق تشكيل تحالفات بين هذه الأقطاب لكنها ستكون تحالفات مؤقتة تقريباً وهذا التعدد لا يكون تعدداً مباشراً فربما تسبقه مرحلة من مركزية تشكل الولايات المتحدة الأمريكية فيه الأساس سياسياً وليس اقتصادياً، وهو وضع لن يستمر طويلاً وفقا للمعطيات القائمة .

١ - جمال خالد القاضي،مقاربة نظرية: لمستقبل التحولات الايديولوجية في بنية النظام الدولي،مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،لبنان،مركز جيل البحث العلمي،العام الرابع، العدد ١٦،٢٠١٨، ص١١.

٢ - بلخيرات حوسين،مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية،المعهد المصري للدراسات،استانبول،٢٠١٧/٢/٦،ص١.

٣ -عماد فوزي شعيبي،مصدرسبق ذكر.

٢- على الصعيد العسكري: إن النظام الدولي الجديد هو نظام الحد الأدنى من الفعل العسكري وذلك بانتهاجه لمبدأ إطفاء المناطق المشتعلة وهذا يعني أن الأزمات السياسية-العسكرية ستكون مهيأة للحل خلال فترة قريبة، وإن كان هذا لا يمنع من إشعال نهائي لبعض المناطق المتوترة من أجل دفعها للوصول إلى حل إنهاكي، إذا كان من غير الممكن الاتفاق على حلول تعكس الواقع المحلي والدولي الراهن والمطلوب، وبهذا تتهيأ الظروف الإقليمية لمجموعة حلول جذرية.

٣- على الصعيد السياسي: إن النظام الدولي الجديد يميل إلى إرساء العقلانية السياسية كواقع نهائي في الممارسة السياسية العالمية، وبالتالي عدم السماح لاختراقات لاعقلانية لهذا الواقع إضافة إلى أن السياسة العالمية ستميل نحو المزيد من المأسسة وبالتالي إلى ضبط السلوك السياسي والعسكري العالمي، كما أن التوجه سيكون نحو أنظمة سياسية تعتمد الضبط أكثر مما تعتمد الإكراه، أي أن الوجه الديمقراطي قد يتعمم بصورة أو بأخرى .

٤- على الصعيد الجيو- سياسي: يميل النظام الدولي الجديد إلى التعامل على أساس الكتل في الوقت الذي كان فيه النظام الدولي القديم قد مارس التعامل على أساس الدول، فالمطلوب في هذا النظام هو أنظمة كتلية على الأقل في التعامل على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بحيث لا تستطيع الدول الصغرى أن تتحدى النظام السياسي الدولي كتلة العظمى، وبالتالي فإن الاستقطاب العالمي الذي عرفناه في النظام السياسي الدولي السابق على شكل استقطاب دول لدول سيغدو في النظام الدولي الجديد استقطاب كتل لكتل، وإن هذا النظام سيكون نظام ضبط دولي أكثر فاعلية مما عهدناه من أساليب الضبط في النظام السياسي الدولي الحالي، وهكذا فليس ثمة من نظام خارج الدائرة .

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن القول بأننا نعيش في مرحلة عالمية السياسة والنظام السياسي الدولي ونستطيع القول بأننا مقبلون على عالم سياسي واقتصادي جديد يختلف عما سبق، اذ تتغير فيه العلاقات السياسية الدولية وقد تختلف فيه مركزية القرارات الدولية تبعا لذلك التغيير ومنطق اقتصاد السوق محلياً وعالمياً سوف يحكم

اقتصاديات الدول، وفق مبدأ هو الدول–الكتل في المنتظمات السياسية الدولية، وهناك بالطبع دول غير راضية عن النظام الدولي الحالي، مثل إيران وكوريا الشمالية وكوبا والعراق والصين وروسيا ومن الاحتمالات الواردة والمؤكدة على المدى الطويل، خلال السنوات القادمة، كما أن كلاً من الصين وروسيا تسعيان لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ وربما يحدث ائتلاف بين عدد من هذه الدول في سبيل إحداث ذلك التوازن وهكذا سوف يؤدي التفاعل بين هذه العوامل المتعددة إلى تحديد الشكل الجغرافي السياسي للعالم في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين لأن هذه العوامل هي التي ستفرز كلاً من الصراعات والتحالفات في المستقبل، وبالنسبة للصراعات المستقبلية، فإنها ستكون نتيجة الاتجاهات التي ستسود العلاقات الدولية والتي ستتلاقى، وإن الامتزاج بين هذه الاتجاهات سيفرز أنواعاً مختلفة من الصراعات السياسية الدولية، وليس من حيث أسبابها فقط وإنما من حيث أساليب مواجهتها، ومن حيث تعاون الدول المتحالفة أو تنافسها، ومن ثم يصبح المجال مفتوحاً لاحتمالات متعددة وكثيرة، ففي ظل التطور الهائل لتقنيات المعلومات والتي يمكنها وحدها أن تؤثر في سلسلة الصراعات القائمة بدءاً بالحروب الكبرى وانتهاء بالعمليات الإرهابية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ظهور تحالفات جديدة إلى حيز الوجود [١] .

المبحث الثاني

التوازنات الدولية

على الرغم من أن تعبير توازن القوى يعد من أكثر المفاهيم التي تناولتها أدبيات السياسة الدولية بالدراسة والتحليل، وهي من أكثر المصطلحات انتشاراً واستخداماً في مختلف العصور، وفقاً لاختلاف وتطور الفكر والنظريات في كل عصر لارتباطه بمدركات الأمن والاستقرار، بيد أن هذا التعبير قد ظل من أكثر المفاهيم غموضاً، إذ لا يكاد يوجد اتفاق على مفهومه، بل لعله لا يكون تجاوزاً لحقيقة القول

١ - زلمي خليل زاد،الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية: إنعكاساتها عليهاوعلى العالم،التقييم الاستراتيجي، ابو ظبي - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،دراسات مترجمة ٥، ط١،١٩٩٧،ص٢٥.

بأنه لا يوجد تعريف مانع جامع لهذا التعبير، الا أن أصول استخدام هذا المصطلح تشير إلى استعارته من العلوم الطبيعية ثم استخدمها المفكرون السياسيون في الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية في إطار بحثهم عن نظرية تحليلية تفسر العلاقات الدولية ووظف فيما بعد لصالح انضاج الخبرة الدولية فأصبح بالتالي عنوانا لحالة أو وضع ممهد لبناء الأهداف وضمان الأمن الدولي [١] ،ان مفهوم توازن القوى اثار جدلاً واسعاً في العلاقات الدولية خاصة في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين فقد تم تحديده بطرق مبهمة لدرجة انه تحول إلى فكرة مبهمة، ويدل استخدام هذا المفهوم بطريقة موضوعية أو وصفية على توزيع القوى بين الدول بشكل متساو أو غير متساوٍ، وهو يدل على حالة لا تتفوق فيها دولة على اخرى ومن الناحية الفرضية فإنه يعبر عن سياسة ترويج تساوي القوى، القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير لذلك يتعين على الدول المتضررة من ميزان القوى ان تتحالف بعضها مع بعض ضد الدولة المهيمنة، أوان تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتدٍ، كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى ما دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن، وتستدعي سياسة توازن القوى أن تهدأ اي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولد لدى الدول الاخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية تجاهها، ومن الملاحظ إن الظاهرة الرئيسة التي طبعت العلاقة بين القوة والعلاقات الدولية هي ظاهرة التوازن حيث انها الأداة التي تستطيع الدول عن طريقها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها لتضمن استمرار النظام السياسي الدولي وان تحمي استقلالها وتحول دون ابتلاع كياناتها الوطنية من قوة أخرى قد تتفوق عليها [٢] .

١ - صلاح مهدي هادي الشمري،الانتشار النووي وأثره في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة النهرين(غير منشورة)، ٢٠٠٩، ص٧٣.

٢ - اسماعيل صبري مقلد،نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة،الكويت،منشورات ذات السلاسل، ط١،١٩٨٧،ص٩٨.

ومن هنا وفي ضوء المتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والنظام السياسي الدولي لا بد من دراسة التوازنات الدولية وذلك من خلال معرفة مفهوم التوازن الدولي وابعاده ووسائل تحقيقه لفهم ادق واوضح لطبيعة التوازنات القائمة بين الدول في المرحلة الراهنة وذلك من خلال ثلاثة مطالب أساسية وبالشكل الاتي:

المطلب الأول

مفهوم توازن القوى

إن مفهوم التوازن يعني إعطاء كل شيء حقه من غير زيادة ولا نقصان وهو ينشأ عن معرفة حقائق الاشياء على ماهي عليه ومعرفة حدودها وغاياتها ومنفعتها [١]، ويعد مفهوم التوازن الدولي من اكثر المفاهيم انتشارا واستعمالا في مجال العلوم السياسية، ومن اكثرها غموضا في الوقت ذاته فالملاحظ ان معظم المختصين في مختلف فروع العلوم السياسية يوظفون مفهوم التوازن في التحليل دون فهم معناه ومؤشراته وقدرته التحليلية[٢]. فيمكن ان نعرف التوازن الدولي بانه حالة من التساوي في القوة بين الدول سواء كانت سياسية أو تسليحية أو اقتصادية تجعل علاقات الدول تتسم بالمرونة والتفاهم وتقبل اللجوء إلى الوسائل السلمية في التعامل بدلا عن الصراعات والحروب [٣] وقد عرف التوازن الدولي على أنه حالة التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير المتبادل بين القوى الاساسية موزعة توزيعاً يخلق نظاماً دوليا يجعل من هذه القوى المؤثرة تتصرف في ضوء مجموعة من القواعد المحددة وبما يحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن[٤]، كما يعرف التوازن بأنه " الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أوشبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو الانظمة السياسية الفرعية فقط واثر ذلك في بنا

١ - محمد بن حسن بن عقيل موسى الشريف،التنازع والتوازن في حياة المسلم،المملكة العربة السعودية،مؤسسة الصحافة للطباعة والنشر،ط١،٢٠١١،ص١٣.

٢- علي زياد العلي،المرتكزات اللنظرية في السياسة الدولية،القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٧، ص٤١.

٣- خضر عباس عطوان،القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، عمان،دار اسامة، ٢٠١٠، ص٣٢.

٤ - إبراهيم أبو خزام،العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرون،طرابلس،المكتبة العلمية العالمية،ط١،١٩٦٦،ص٦٧.

التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها، وتبعا لذلك، فإن كل انظمة توازن القوى تقوم على شروط مشتركة منها ،ان تكون هذه الدول ذات سيادة كاملة أي مستقلة لا تقيدها أي سلطة، منافسة دائمة مع مراقبة اي موارد نادرة أو قيم متعارضة، توزيع غير متساوللمكانة والثروة وامكانات القوة بين اللاعبين السياسيين الذين وضعوا النظام، ويتضافر انعدام المساواة والتهديد بالعنف ليولد عند الدول المسيطرة والدول التابعة لها مصلحة مشتركة، ولكن غير متساوية في المحافظة على الانضباط داخل النظام الذي يضمن توازنه سيادتها، إن توازن القوى هو نوع من التسوية بين الدول التي تفضل نظامه على الفوضى المطلقة على الرغم من أنه نظام يُؤثر بالدول الأكثر قوة وازدهاراً على حساب السيادة المتساوية بين الدول كلها.

كما تؤدي القوى العظمى دوراً رئيساً في أنظمة توازن القوى بسبب قواها العسكرية المتفوقة وسيطرتها على مفاتيح التكنولوجيا لذلك تسعى دائماً أي دولة مسيطرة أومهيمنة لتبرير موقفها سواء من خلال توفير بعض الخدمات العامة لدول أخرى (كنظام اقتصادي مفيد أوتوفير ألأمن الدولي) أو لأنها تعتنق مجموعة من القيم المشتركة مع دول أخرى .وتحصد القوى العظمى حصصاً غير متساوية من أرباح النظام لكنها تتحمل أيضاً مسؤولية كبيرة بوصفها منظمةً له [1]، وفي هذا الصدد، يمكننا ان نشير إلى ان الدراسة في ميدان العلاقات الدولية توجد بعض المسائل المتنازع عليها وتتمثل في العلاقة القائمة بين توازن القوى واستقرار النظام السياسي الدولي، ويعد بعض علماء السياسة أن التعددية القطبية هي أقل استقراراً من الأحادية القطبية أو ثنائية القطبية، ففي ظل تعدد الاقطاب فإنه من الصعب جداً تقييم الأخطار، كما تميل كل دولة إلى تحميل المسؤولية على دول اخرى لتحقيق التوازن ضد دولة اخرى ناشئة وفي المقابل عندما تتركز القوة بين دولتين تتنافسان على المستوى العالمي فغالباً ما تنقلان نزاعهما إلى الخارج فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق لم يخوضا حرباً مباشرة في ما بينهما ،فإن حوالي عشرين

١ - ماجد احمد الزاملي،توازن القوى الدولية، صحيفة الحوار المتمدن،العدد: ٣٣٨٦، ٢٠١١ / ٦ / ٤،متاح على الرابط التالي: http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261834

مليون شخص قد قتلوا في دول العالم الثالث جراء تدخل القوى العظمى في سلسلة ما يسمى "الحرب بالوكالة" في النصف الثاني من القرن العشرين، ومن هنا فإن الجدل القائم بين مؤيدي أنظمة توازن القوى ومعارضيها لم تحسم بعد لسببين أساسين وهم: [١]

أولاً: إن مسألة توزيع القوى بين الدول هي مسألة متغيرة على مستوى التحليل الهيكلي، إذ يتعين تحديد ارتباطها بالنتائج على مستوى العلاقات بين الدول في ضوء طابع القوى العظمى وعلاقاتها في مجالات مختلفة خاصة في تفاعلاتها فيما ما بينها .

ثانياً: بما ان جذور نظام الدول الحديث تعود إلى القرن التاسع عشر، إذن هنالك الكثير من الأنظمة المختلفة والتي يمكن إجراء مقابلات هادفة بينها، وفي الواقع إن توازن القوى هو مفهوم ديناميكي يستوجب فهمه في إطاره فمثلاً من الصعب استخلاص نتائج التوازن الثنائي القطبية خلال الحرب الباردة في وقت كانت المنافسة فيه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق على أشدها حول التحديات الجديدة التي تحملها الحقبة التي شهدت تطور الأسلحة النووية، وفي الحقيقة، فإن توازن القوى في العلاقات الدولية يعد مرتكزا اساسيا لتأسيس نظام سياسي دولي تتحكم فيه الدول القادرة على فرض التوازن الدولي ولأنشاء نظاما سياسيا دوليا يقوم على فكرة تعدد الاقطاب الدولية بدلا من نظام الهيمنة والتفرد الدولي .

المطلب الثاني

ابعاد التوازن الدولي

ان الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى بصورته التقليدية القائمة في العلاقات الدولية تتمثل في ان الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع وهذا الصراع لا يأتي من باب اختلاف المصالح القومية فحسب وانما من باب محاولات الدول لزيادة قوتها القومية على حساب الدول الأخرى فتحصل بالتالي على تفوق ضخم وساحق في قواها تستخدمه لتهديد حرية الدول الأخرى مما يدفع بالدول محدودة القوة إلى التجمع على شكل ائتلافات ومحاور لكي تكون قادرة على مواجهة هذه الدولة ولمواجهة القوة

١ - ماجد احمد الزاملي،مصدر سبق ذكره.

بالقوة[١]، وهناك تعاريف عدة لمفهوم توازن القوى، فقد عرّف فاتيل توازن القوى بأنه " تنظيم الأُمور بحيث لا توجد قوة قادرة على أن تسود بصورة مطلقة أو أن تفرض قوانين على الآخرين "، وعرّف شوازبزغر توازن القوى بأنه " تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أومن أدوات أُخرى "، أما ستيفن روزن فقد عرّف توازن القوى بأنه " مفهوم ذو معانٍ كثيرة خصوصاً التعادل اللا تعادل أو التناوب في الهيمنة، فضلا عن كونه مبدأً شاملاً وتأريخاً خاصاً"[٢]، ويمثل توازن القوى أحد المفاهيم الرئيسة في كتاب " السياسة بين الأُمم " لهانز مورغنثاو من حيث صوره بوصفه نتيجة ضرورية لسياسة القوة، إذ إنه يربط ويدمج ما بين عمليتين ديناميكيتين مختلفتين تماماً، أحدهما توازن القوى بالنتيجة المنبثقة عن قصد المشاركة للقوى الكبرى في آلية تقود إلى الهيمنة، والثانية ترتبط بمجموعة عوامل اجتماعية وتحليلية ومادة معقدة تحسن تأثيرات الآلية الأولى وتساعد القوى الكبرى في المحافظة على توازن يعزز أمنها الجماعي ومصالحها المشتركة . وتتوافق هاتان الآليتان، إلى حد ما، مع التمييز بين توازن القوى القائم على التضاد وتوازن القوى التوافقي [٣]، تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول بأن التوازن الدولي ينصرف إلى ثلاثة أبعاد أساسية يمكن تلخيصها بالاتي:

البعد الأول: بعد بنياني وقوامه حالة التعادل أو التكافؤ بين ما نحدده على انه المتغيرات الأساسية التي تميز النسق الدولي كالمقدرات، أو مستوى التسلح، أو تدخلات القوى الكبرى في منطقة إقليمية معينة [٤] .

١- اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق،بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩، ص١٠٨.

٢- سعد حقي توفيق،مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣-٢٢٤.

٣ - ريتشارد ليتل،توازن القوى في العلاقات الدولية،ترجمة هاني تابري،لبنان،بيروت،دار الكتاب العربي،٢٠٠٥،ص١١١-١١٢.

- ٤ نسيم بهلول،عن الجيوستراتيجية،الجزائر،دار الروافد الثقافية،ناشرون،ط١،٢٠١٥،ص٢٩٠.

البعد الثاني: سلوكي وقوامه وجود قدر من المرونة في التفاعلات الدولية وقدر من الارتباط فترابط المتغيرات ومرونتها يتجه بالظاهرة في معظم الأحوال نحو وضع التوازن بما يسمح بتصحيح الاختلال التوازني عبر فترات زمنية معينة .

البعد الثالث: فهو بعد قيمي وأساسه رضاء الوحدات الكائنة في النسق عن حالة التوازن القائمة، فوجود دولة اساسية ترفض واقع التوازن وتعمل على تغييره من شأنه تهديد العلاقات التوازنية[١] .

وتبعا لذلك يختلف مفهوم التوازن الدولي عن مفهوم الاستقرار الدولي الذى يعنى ديمومة الخصائص البنائية والتفاعلية الأساسية للنسق الدولي وقدرته على التكيف مع التغيرات البيئية مع عدم حدوث حروب ذات نطاق تدميري واسع، إذن فتوازن القوى هنا هو توزيع للأقاليم والطاقات البشرية والموارد بحيث لا تبلغ دولة من القوة حدا تستطيع ان تسيطر فيه على الدول الأخرى بسهولة وهو يستند على ركيزتين أساسيتين[٢] :

أولا: ان الدولة المتكتلة يجمعها هدف واحد وهو الإبقاء على الاستقرار السائد وردع العدوان

ثانيا: ان التوازن يتحقق من خلال قدرة التوازن نفسه على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة ليتفادى أي خلل في علاقات الدول أو أي مواقف قد تنشأ عن هذه العلاقات.

المطلب الثالث

وسائل تحقيق توازن القوى

لقد ادرك المفكرون السياسيون وصانعو السياسة الخارجية منذ وقت مبكر حاجة المجتمع الدولي إلى مواجهة ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية وضرورة تنظيمها . كما أدركوا أن نظاماً دولياً يسعى إلى إيجاد وساطة دولية هو السبيل الأمثل المواجهة هذه الظاهرة . وفي كل مرة يكتوي العالم بنار حرب حامية تتعزز فكرة السعي

١- المصدر السابق،ص٢٩٦.
٢- خليل إسماعيل الحديثي، مصدر سابق، ص٣٥.

إلى إيجاد مثل هذه السلطة[١] ، فقد جرت محاولات لإيجاد مثل هذه السلطة بعد حرب الثلاثين عاما في اوربا، وجاء الحلف المقدس في أعقاب الحروب النابليونية، كما انبثقت عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود اثر الحرب العالمية الثانية ولقد درج معظم الكتاب على وصف الفترة الواقعة بين عقد صلح وستفاليا وظهور عصبة الأمم في الفترة الممتدة ١٦٤٨- ١٩١٤ بفترة شيوع نظرية توازن القوى باعتبارها وسيلة تحقيق السلام الوحيدة، ثم تلاها فترة حول العالم إلى نظام الأمن الجماعي على عهد عصبة الأمم ووريثتها الأمم المتحدة [٢] .

إذن فإن مفهوم توازن القوى ما زال مفهوما يتسم بالغموض في السياسة والعلاقات الدولية ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، عند الكثير من علماء السياسة منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصود لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي .

ويعرف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بقوله: " ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوى مضادة، وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي وليست الطريقة الوحيدة، وهي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية "، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعني بظاهرة القوة وان الدول حينما تسعى للحفاظ على اكتساب القوة، ودراسة العالم على أساس ما هو كائن وليس على أساس ما ينبغي أن

١- نسيم بهلول، مصدر سبق ذكره،ص٢٦٢.

٢- خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون والعلوم السياسية،١٩٩٠،ص٣٠.

يكون [١]، فإنها تسعى في ذلك إلى تحقيق توازن القوى وهو في الوقت ذاته سلاح يستخدم في تنظيم القوة والسيطرة عليها، غير أن توازن القوى ليس سياسة بحد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها وتجاهد من أجلها، فالدولة لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، وهوما يؤدي إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوة ليس حالة مقصودة لذاتها، بل هو حالة يتوصل إليها بشكل عرضي من خلال السعي إلى تفوق الدولة الساعية إلى التفوق والتي تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية ما، يرتبط مفهوم توزان القوى بمجموعة اساسية من الوسائل والسياسات التي يتم اتباعها من قبل الدول المختلفة والتي تسعى إلى تحقيق توازن القوى والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

١-**سياسة المؤتمرات:** وتعني عقد سلسلة من المؤتمرات بين زعماء أو ممثلي دول مختلفة لتسوية المنازعات والاتفاق على مجموعة مبادئ وصور جديدة لتوزيع القوة، وذلك في إطار فكرة الشرعية الدولية، والتي عرفها هنري كيسنجر بأنها لا تعني العدالة أو الحق، وإنما هي اتفاق دول بشأن طبيعة الترتيبات والقواعد التي تحكم سلوك الدول في علاقاتها المتبادلة [٢] .

٢ -**سياسة فرق تسد:** وتعمل فيها دولة ما على إضعاف الدولة المعادية من طريق إشاعة الفرقة بينها وبين حلفائها أو الدول الموالية لها، أو محاولة الإبقاء على مجموعة من الكيانات الضعيفة في حالة تفكك وانقسام، أو العمل على تفتيت قوى كبيرة أو عرقلة قيامها، وتعد بريطانيا أول من استخدم هذه السياسة وطبقها بنجاح [٣] .

٣ - **سياسات التحالف:** وتعني تجمع دولتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى، بمعنى الإتفاق بين دولتين أوأكثر على تدابير معينة للحماية من قوة أخرى تهدد أمن هذه

١ - ميثاق مناحي دشر،النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة: قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت،المجلد ١،العدد ٢٠،٢٠١٦،ص٣٨٦

٢ - إبراهيم أبو خزام،الحروب وتوازن القوى،دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام،دار الكتب الجديدة المتحدة،ط٢،٢٠٠٩،ص١٤٧.

٣ - المصدر السابق،ص١٢٩.

الدول، وتتسم التحالفات عند تعدد القطبية بالمرونة والتبادل، فحليف اليوم عدوالغد، لذلك نجد أن من بين أسس التحالفات أن يُبقي على الدول المتحالفة ضمن اطار التوازنات الدولية .

٤ – **سياسة حامل الميزان:** ويُقصد بها إلقاء ثقل الدولة إلى جانب دولة معرضة للتهديد، هذه الدولة تُعدّ حاملة للميزان بدلا من أن تكون إحدى كفتيه، وذلك بسبب أنها على درجة من القوة تمكنها تقرير أوالتلويح بانحيازها إلى أي من المحاور المتصارعة

٥ – **سياسة التعويضات الإقليمية:** وتتم هذه السياسة عادة بعد انتهاء حالات الحروب، ويتم فيها ضم أوتقسيم أقاليم محددة بين الدول المتصارعة، بهدف إعطاء دولة ما اقتطع منها أوحصلت عليه دولة أخرى من قبل، كما أن اقتسام مناطق النفوذ للقوى الكبرى يُعد جزءاً من هذه السياسة، وتعد سياسة التعويضات من السياسات التي عرفت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [١] وإن المساومة في المفاوضات الدبلوماسية ناتجة عن المساومات السياسية وهي تعبير عن مبدأ التعويضات الذي يرتبط مباشرةً بنظام توازن القوى [٢] .

٦ – **سياسة المناطق الفاصلة (العازلة):** ويقصد بها إيجاد كيانات ضعيفة ومحايدة بين الدول القوية، بهدف تقليل احتمالات الصدام المباشر، وتستمد الدولة الفاصلة ذات الكيان الضعيف قدرتها على حماية استقلالها على الرغم من ضعفها، بسبب إدراك الدول القوية أن أي محاولة للسيطرة عليها سيغير ميزان القوى لصالحها، الامر الذي لن تقبله الدول الكبرى القوية الأخرى، ولكن قد تفشل هذه السياسة، إذا ما اتفقت الدول الكبرى على اقتسام هذه الكيانات إلى مناطق نفوذ فيما بينها، وهذا الوضع يؤدي إلى انهيار الكيان الإقليمي والسياسي لهذه المناطق [٣] .

٧ – **سياسة التدخل وعدم التدخل:** وهو أسلوب لحماية مصالح الدول المتدخلة، وقد يكون هذا التدخل دفاعيا من خلال الإبقاء على الأوضاع الراهنة داخل الدولة المعنية،

١ - إبراهيم أبو خزام،الحروب وتوازن القوى ، مصدر سبق ذكره،ص١٣٤.
٢ - سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره،ص٢٣٥.
٣ - إسماعيل صبري مقلّد،العلاقات السياسية الدولية،مصدر سبق ذكره،ص٢٧٥.

نظراً لأنَّ موازين القوى ترتبط بهذه الأوضاع [١]، وقد يكون التدخل هجومياً عند تغيير الوضع القائم داخل دولة ما لعدم ملاءمته للمصالح الخاصة بالدولة أو الدول المتدخلة، وفي هذه الحالة قد يكون التدخل صريحاً بصورة عسكرية، أو مستتراً من طريق العمليات السرية الاغتيالات أو الانقلابات[٢]، وعند تطبيق سياسة عدم التدخل فإن الهدف يكون للحفاظ على ميزان القوة بالوقوف على الحياد من نزاع معين أو حصر الحروب في نطاق ضيق أو حماية حقوق المحايدين في زمن الحروب .

٨ – **سياسات التسلح ونزع السلاح:** والرقابة على التسلح بتطبيق سياسة التسلح، تدخل الدول في سباق للتسلح، في محاولة للوصول إلى إحداث تفوق على بعض الدول، ولاسيما لان الأمن القومي يرتبط بمدى امكانيات القوة العسكرية [٣]، وهذه الحالة تحدث عندما لا يكون هناك قياس حقيقي لقوة الدولة الذاتية أو لقوة أعدائها المحتملين وإن الدولة التي هي بحاجة إلى زيادة تسلح تحتاج إلى قدرات اقتصادية عالية ووفرة في الثروات والموارد الدولية بحيث يكون في مقدارها إدامة الإنتاج الحربي وخوض سباق التسلح يعينها في الحفاظ على التوازن مع خصومها ومواكبة تسلحهم[٤]، ولكن قد تلجأ بعض الدول إلى نزع السلاح كسياسة لإحداث توازن القوى، إلا أن افتقاد الثقة بين الدول قد تفشل هذا النوع من السياسات، ويوجد أسلوب آخر بإتباع سياسة الرقابة على التسلح، من خلال تنظيم التسلح ووضع قيود على بعض الأنواع من الأسلحة، ونظراً إلى صعوبة عمليات التفتيش والتحقق فتوضع هذه السياسة في المرتبة نفسها لسياسة نزع السلاح.

١٠ – **سياسة الإثناء:** وتتبع هذه السياسة، عندما تسعى دولة ما لإخلال بميزان القوة، فتحاول بعض الدول الكبرى إثناءها عن هذا الإخلال، ويتبع في هذه السياسة أسلوبان

١-كاظم هاشم نعمة،العلاقات الدولية، جامعة بغداد،ط١،١٩٧٩،ص٢٣٦-٢٣٧.
٢ -إسماعيل صبري مقلّد،العلاقات السياسية الدولية،مصدر سبق ذكره، صص٢٧٦-٢٧٧.
٣ - ابراهيم أبو خزام،الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.
٤- سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،مصدر سبق ذكره،ص٢٣٥.

للتطبيق هما: دبلوماسية الإثناء أي الإثناء بالإقناع، واستراتيجية الإثناء أي الأثناء بالإكراه[١] .

المبحث الثالث

التحالف الروسي الصيني واثره في النظام السياسي الدولي

يمكن القول بان السياسة لم تعد معولمة فحسب بل انها اصبحت مؤمركة فالعالم يعيش في بداية القرن الواحد والعشرين اللحظة الأمريكية التي تعني ان الولايات المتحدة الأمريكية هي بكل المعطيات السياسية والمقاييس الاستراتيجية القوى العظمى الوحيدة بدون منافس فرغم وجود اكثر من ١٩٠ دولة في العالم فإن دولة واحدة فقط لها من ثقل الحضور والتأثير والسيطرة الذي يوازي ثقل وحضور وتأثير بقية الدول في هذه الفترة من التاريخ، وتبعا لذلك لا توجد دولة اخرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم وعلى تحكمها في الحياة السياسية العالمية المعاصرة فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك كل عناصر القوة العالمية وتحمل صفات وسمات الدولة العظمى والشعور بانها امبراطورية جديدة على نسق الامبراطورية الرومانية التي امتدت بامتداد الكرة الارضية سابقا [٢].

وغني عن البيان أن لكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، تتكون فيه العلاقات الدولية بالاعتماد على تفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام، ويوجد داخل هيكل النظام السياسي الدولي ثلاث مستويات الأول هو الأعلى ويضم الدول القائدة أو العظمى أو الكبرى ثم مستوى ثان يضم دولا لها وزنها داخل النظام لكن ليست لها القدرة على قيادته ومستوى ثالث يضم الدول الصغرى التي تشكل أغلبية عددية لأعضاء النظام السياسي الدولي، ولا يقوم هيكل النظام السياسي الدولي فقط على عدد القوى الكبرى فحسب أو الأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها وإنما يتأسس أيضًا على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق الإيديولوجي

١ - المصدر السابق،ص ١٤٧-١٤٨.

٢ - جوزيف اس ناي،مستقبل القوى،ترجمة : احمد عبد الحميد، القاهرة، المركز القومي للترجمة،ط١، ٢٠١٥،ص٢٤.

الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخل هذا النظام، ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وتشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسة في النظام الدولي بالقدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام، كما أنه ومن منظور آخر توجد علاقة قوية بين هيكل النظام السياسي الدولي وبين قدرته على أداء وظيفته، فكلما استمرت أو ارتفعت قدرة النظام على أداء وظائفه استمر هيكل النظام كما هو، وكلما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام أو تغير هيكله أو حدث إحلال وتغيير في قواه الرئيسة القائمة [١] .

بيد إن النظام السياسي الدولي وفي مختلف العصور شهد حالة من التغيير المستمر في هيكليته فنراه ينتقل من التعددية إلى الثنائية ثم إلى الأحادية ثم مرة أخرى ينتقل إلى الثنائية تليها التعددية القطبية، ويشهد العالم ظهور امبراطوريات تحكم لقرون ممتدة من الزمان تم تضعف قواها وتختفي لتحل محلها قوى اخرى تمتلك من عوامل القوة ما يؤهلها لتحتل موقع القيادة في سلم النظام السياسي الدولي، بغض النظر عن الطرق أو العوامل التي ساهمت في وصولها لهذه المرتبة، ويرى الباحثون أن العلاقات الدولية تسير بقواعد الدولة الأقوى المسيطرة حتى تظهر دولة صاعدة اخرى تتحداها وتحاول إزاحتها، وفقاً لقناعة ثابتة بأن علاقات القوة ماهية الا محرك مركزي ودائم للتاريخ[٢].

وبناء على كل ما تقدم، يمكن القول بأن الأوضاع في العالم لم تتوقف عن التطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الراهن، وأدرك الباحثون والمفكرون في فترات مختلفة خلال الربع الأخير من القرن العشرين مجالات جديدة لتطبيق نظام ثنائي الأقطاب من جديد، حيث لاحظ ج. باري في مؤلفه حول نظريات العلاقات الدولية أن الثنائية القطبية حالة نادرة ونتيجة لذلك يجب التمييز بين ثنائية الأقطاب الحقيقية،

١ - مصطفى علوي،القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي،المركز العربي للبحوث والدراسات،٢٠١٥/١/١٠،متاح على الرابط التالي: http: //www.acrseg.org/36519

٢ - روبرت جيلبن، الحرب والتغير في السياسة الدولية، ترجمة: باسل مفتن،بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠، ص١٦٠.

وثنائية نظام متعدد الأقطاب، الذي يعد حالة بين الثنائية والتعددية لأنه يضع كتلتين أمام بعضهما البعض [1]، وفي هذه الحالة يصبح هناك معارضة كبيرة بين الدول" القطبين" وبين التحالفات، فثنائية الأقطاب في العصر الجديد، هي من هذه النوع، وينطبق هذا المخطط على الحياة الدولية بعد عام ١٩٤٧، إذ تأكد التفوق والرجحان والتخاصم بين القوتين الأعظم "الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبسرعة كبيرة حيث تشكلت كتلتان أو مجموعتان من الحلفاء، ومجموعة ثالثة من الدول الهامشية أو التي وقفت على الحياد في ذلك النزاع، كدول العالم الثالث التي تميزت بتزايد أعدادها بعد تحررها من الاستعمار، وقد شكلت الكتلتان ومجابهاتهما مع ذلك، الأمور الجوهرية سلباً أم إيجاباً في ذلك النظام، حيث بات الأمن لديها موضع الرهان والهاجس الأكبر [2]، ولا يختلف الأمر كثيراً اليوم، فوجود التحالفات والتكتلات والتعاون بين مجموعات من الدول الكبرى هو أحد المؤشرات التي تؤذن ببدء التغيير في هيكلية النظام الدولي القائم والتي قد لا تعني أبدا تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية وانهيارها لكنها تعني أن هنالك العديد من الدول التي امتلكت من مقومات القوة ما يمنحها مكانة مؤثرة ودورا لا يستهان به على الساحة الدولية الامر الذي يعني الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بقيادة العالم وتوظيف مقدراته خدمة لمصالحها الذاتية فحسب ،وتأسيسا على ما تقدم، سنعمد إلى دراسة التحالفات الدولية في النظام السياسي الدولي وكيفية تأثيراتها في صياغة النظام السياسي الدولي وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الاول

التحالفات الدولية

تعد الأحلاف من أهم وسائل توازن القوى وتحقيق الغايات والاهداف السياسية، فهناك أحلاف عدة لتحقيق توازن القوى سواء تحالفات إقليمية أم دولية أو تحالفات اقتصادية

١-علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،١٩٩٦، ص٤١.

٢ - عبد الواحد الناصر، النظام الدولي العالمي الجديد،الخصائصوالمشكلات الهيكلية،دمشق،منشورات دار حطين للطباعة والنشر،١٩٩٦، ص٩١.

أو عسكرية فمن جملة هذه التحالفات المعروفة في الوقت الراهن حلف جنوب شرق آسيا أو ما يسمى بمنظمة آسيان، وحلف شمال الاطلسي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة دول بريكس وغيرها من التحالفات المختلفة الاشكال والأهداف، وبهذا يمكن الإشارة إلى أن أهداف الأحلاف متعددة، والاحلاف ذاتها تكون على نوعين، فقد تكون أحلافاً هجومية أو أحلافا دفاعية وكلا التحالفين يتعلق بتوازن القوى فبالنسبة للحلف الهجومي، فإنه هدفه السعي لإفساد التوازن لصالح أطرافه، والأحلاف الدفاعية تعمل لإعادة التوازن أو الاستفادة منه لصالح الدول التي تقوم بتشكيل الحلف، إذن يمكن القول أن الأحلاف وسيلة من وسائل احتواء القوى الكبرى[١]، ويفسر كينث والتز رائد المدرسة الواقعية البنوية، بأن الدول الأضعف في نظام القطبية الاحادية والتي تشعر بعدم الرضا عن مكانتها في النظام السياسي الدولي وتقلق حول مستقبلها ستلجأ إلى التحالف مع الآخرين لأحداث توازن في القوة [٢]، إنَّ ظاهرة التحالف ظاهرة طبيعية وجدت في الحياة بشكل عام، وتميزت بها احداث السياسة الدولية بشكل خاص، وهي من الظواهر المهمة التي عبر عنها الكثير من المفكرين في كتاباتهم كان اوضحها هو تعبير دونالد ميشيل الذي اشار لمفهوم التحالف بأنه " عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عرف السلام وعندما كان ثمة شخصان عرف الصراع، وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عرف التحالفات [٣]، وعرفها هولستي " إنها اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في قضايا الأمن القومي " [٤]، ومن أهم وظائف الأحلاف في مجال توازن القوى تتلخص بالاتي: [٥]

1 - Simon Serfaty, "A Bad War Gone Worse," Washington Quarterly 31, No. 2 (Spring 2008), 175.

- 2 Kenneth Waltz, "Evaluating Theories," American Political Science Review 91, No. 4 (1997), 915.

٣- ممدوح محمود مصطفى منصور،سياسة التحالف الدولي،القاهرة،مكتبةمدبولي،ط١٩٩٧،١، ص١٤٤.

٤- كاظم هاشم نعمة،العلاقات الدولية،مصدر سبق ذكره،ص٢٣٧.

٥ - سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره،ص٢٣٢-٢٣٣.

أولاً: التقليل من قوة الخصم من خلال إضعاف ائتلاف العدو عن طريق عزل واحد أو أكثر من أعضائه ومن خلال القضاء على آمال الأعداء في الحصول على حلفاء جدد من دول غير منخرطة في الأحلاف وذلك بإبقاء هذه الدول محايدة

ثانياً: سحب الحلفاء حيث إن من سمات التوازن هي مساعي كل طرف لإضعاف خصمه وذلك بمساعيه في مختلف المستويات العسكرية والدبلوماسية لسحب حلفاء خصمه إلى جانبه .

ثالثاً: تحطيم آمال حلفاء الخصم الجديد الامر الذي سيؤدي إلى تدمير العدو معنوياً في إطار توازن القوى يتمثل بتجريده من حلفائه .

لقد حذر صامويل هنتنغتون باعتباره احد اهم صناع القرار السياسي الخارجي الأمريكي في العديد من طروحاته بأن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم متعدد الأقطاب، وان الولايات المتحدة الأمريكية ليست القطب الذي سيشكل العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأغلب المحللين السياسيين الذين تناولوا أطروحة صدام الحضارات لهنتنغتون استنتجوا أن العالم الذي تحدث عنه لم يوجد بعد وماهي كتاباته إلا محاولة لصنع عدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ليبرر لها بقائها كقطب مهيمن في الساحة الدولية [1]، وتبعا لذلك يمكن الجزم بأن السياسة الدولية هي سياسة غير المتساوين، وما الطبيعة المتغيرة للسياسة الدولية إلا انعكاسا للتنافس بين الدول من أجل زيادة قوتها ومكانتها الدولية، أي أن المكاسب التي تحققها دولة ما، تكون عادة على حساب دولة أخرى، ومن هنا فإن الصراع من السمات المتوارثة في معطيات السياسة الدولية [2] لأن كل طرف يحكم على الحالة وفقاً لاعتباراته الذاتية، ويبالغ بالعادة بتفسير النوايا الشريرة والنشاطات الميكافيللية لخصمه وبالتالي لن تكون هناك سوى رغبة محدودة لتطبيق معايير موضوعية، ويبدو في بعض الأحيان إن كل جانب

1- John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 2nd ed, London: Oxford University Press, 2002, p113.

٢ - روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: د. احمد الظاهر،دار الكتب الاردنية، ١٩٨٩، ص٦٥.

يرغب بتطبيق مجموعة معينة من المبادئ في مكان معين ومجموعة أخرى مختلفة عنها في مكان آخر[١]، ويمكن القول بأن القوة بلا منازع هي محور الارتكاز في حركة التفاعلات في العلاقات الدولية جميعها، والسبب في ذلك يعود إلى إنه في ظل غياب مجتمع دولي حقيقي فإن المجموعات الدولية المتنافسة تتصرف بناءً على ما تمتلكه من إمكانات مادية وعسكرية وليس من منطلقات أخلاقية أو قانونية [٢] .

إن الاساس الذي تبنى عليه الهرمية الدولية هو ارتكازها على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات السياسية والاقتصادية الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، والقوة بتعريف مبسط هي مجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة دولة ما داخلياً وخارجياً وقد تكون مادية أو غي رمادية، ولا اتفاق محدد على تعريف تلك العوامل كونها تعد مجموعة واسعة وليس لها انتشار موحد بين الدول فالدول تختلف في امتلاكها لعوامل القوة، كما لا يوجد اتفاق على أيها أكثر تأثيراً عند امتلاكها [٣]، كما لا يمكن تجاهل أن النظام السياسي الدولي يؤمن أن هناك اطرافاً متعددة تمتلك من عوامل القوة والتأثير الكثير كالفواعل العالمية، والفواعل العابرة للقومية، والفواعل دون مستوى الدولة، وهي جميعاً تزداد قوة وتأثيراً وسيكون لها مكانة في صياغة النظام السياسي الدولي، ودفعه بعيداً من طابعه الدولي إلى طابع جديد يحتوي الكتل والتحالفات الكبرى والفواعل من غير الدول باتجاهات عالمية في العقود المقبلة.

فضلا عن أن هنالك مزيداً من التوجه نحو عوامل القوة غير الصلبة، أي نحو مزيد من التوظيف لعوامل القوة القائمة على استخدامات ناعمة كالمساومة، والابتزاز، والتهديد، واستهداف قواعد وتأليب الرأي العام وبيانات واستخدام نظام العقوبات، مع

---

١ - Evan Luard, Superpowers and Regional Conflicts. Foreign Affairs, vol.64, no.5, 1986, p (1007).

٣- اسماعيل صبري مقلد،نظريات السياسة الدولية / دراسة تحليلية مقارنة،مصدرسبق ذكره،ص٢٢-٢٣

3Michael Barnett and Raymond Duvall, «Power in International Politics,» International Organization; no. 59 (Winter 2005), pp. 40 - 43.

الحد والتقليل من استخدام القوة العسكرية، كونه مرتبطاً بعوامل الردع، وتوازن الرعب النووي بين القوى النووية، وحسابات الكلفة والخسارة لفرص التعاون لدى الدول كافة [١] .

وبناء على ما تقدم، فإن المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام السياسي الدولي، من وجهة نظر البنائيين، مرتبطة ليس بعدم استقرار علاقات القوة، ولكن بعدم استقرار التجاذبات الأيديولوجية بين العقيدة النظامية التي تتبناها روسيا والعقيدة الشيوعية التي تتبناها الصين وأيديولوجيات نظام العولمة الغربية التي يتبناها الغرب، فضلا عن أن تشكل الأحادية القطبية منذ نهاية الحرب الباردة أدى إلى اختفاء التنافس الحقيقي بين القوى الكبرى، وهوما أثر على قيمة النظام السياسي الدولي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، ولكن المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي في السنوات الأخيرة، أعادت التنافس الدولي على قيادة النظام السياسي الدولي، ويتبع ذلك أن معالجة القضايا الرئيسية في العلاقات الدولية تكون مجرد انعكاس لطبيعة النظام الدولي السائد، ولأننا نعالج الموضوع من منظور بنائي فإننا نفترض أن الاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي وما سيترتب عليها من معالجة القضايا الأساسية ستكون مرتبطة بطبيعة التجاذبات بين ايديولوجيات الدول الكبرى كالصين وروسيا وبين العولمة الأمريكية [٢]، حيث أن بروز أقطاب عالمية جديدة على مسرح السياسة الدولية كالصين وروسيا مع ما يشكله ذلك من تهديد لهما أو لأحدهما سيفتح المجال أمام أحلاف وتكتلات جديدة، لان الأحلاف سمة من سمات انقسام العالم إلى دول تتصارع على السلطان والغلبة، ولذلك فإن على العالم أن يتعايش مع الأحلاف كفكرة وواقع لأنهما باقيان رغم أنهما دائما التبدل، خاصة وان التبدل أحد اهم نواميس الحياة [٣] .

١ - جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي،الرياض، العبيكان للطباعة والنشر،٢٠٠٧،صفحات متعددة.

2 Harry Harding, Has U.S. China Policy Failed?, The Washington Quarterly, no. 38 2015, pp. 96.

٣ - مصطفى ناصف،الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،العدد ٧، تموز ١٩٧٨، ص١٦٥.

وتأسيسا على ذلك تسعى عدة قوى من بينهم روسيا والصين لإعادة تشكيل النظام السياسي الدولي بما يتوافق مع مصالح دولهم، وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان حظي بالزعامة العالمية بعد تعاونه مع حلفاءه الأوروبيين، إلا إنه مع قدوم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلطة تغيرت الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه حلفاءها، خاصة بعد تحديه لأساسيات نظام التجارة العالمي والتخلي عن الديمقراطية والحرية بوصفها ملامح مميزة للسياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن عدم الرغبة في تحمل أعباء قيادة العالم [١]، لقد انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة وحققت انتصارات ساحقة في عدة حروب صغيرة بيد انها غير قادرة على كسب الحرب ضد الإرهاب وحدها بدون تحالف دولي واسع، كما انها على وشك ان تخسر الحرب الأهم ضد الجريمة والمخدرات والفقر والبطالة من الداخل وان العالم في الخارج لا يفهم سوى قوة أمريكية، أما الداخل فإنه يعيش الضعف ويطالب بالتراجع بعيدا عن ازمات العالم لمواجهة مخاطر الداخل)[٢].

المطلب الثاني

التحالف الروسي الصيني

هناك قانون متعارف عليه في السياسة الدولية مفاده عندما تصبح احدى الأمم أقوى من اللازم فإن الدول الأخرى ستتكتل لموازنة قوتها معها [٣]، لذلك تسعى روسيا لإقامة اتحاد اوراسي وتجميع دول الدومينويات السوفيتية السابقة والتي تبدأ من الجنوب الروسي ووسط اوراسيا لمحاولة اعادة السيطرة على هذه المناطق الجيوستراتيجية فيعد

1 Ivo H. Daalder and James M. Lindsay, The Committee to Save the World Order: America's Allies Must Step Up as America Steps Down, Foreign Affairs, November/December 2018 Issue, available at: https: //www.foreignaffairs.com/articles/2018-09-3/committee-save-world-order?cid=in-

٢ - عبد الخالق عبد الله،حكاية السياسة،بيروت،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط١،٢٠٠٦،صص٢٦٧-٢٧٣.

٣ - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية،مصدر سبق ذكره،ص٢٧٠.

انضمامها لمنظمة شنغهاي تكتيكا أوليا لإقامة روسيا لاحلاف، على الرغم من اختلاف نظرتهما للمنظمة حيث تنظر الصين للمنظمة في إطار مقاربة اقتصادية في حين تنظر روسيا لها من زاوية أمنية التي تقوم على اساس التنسيق والتعاون بين الدول ولاسيما روسيا والصين حيث أن العلاقات بينهما ليست ذات تأثير فقط على أمن الدولتين وإنما تحدث أثرا عميقاً في امن منطقة اسيا من جهة ومكانتهما العالمية من جهة أخرى، كما ان حجم وكثافة التفاعلات بينهما تعد كرد فعل على السياسات الأمريكية الرامية للحيلولة دون بروز قوى اخرى منافسة لها على القطبية الدولية الاحادية [١] .

تعود العلاقات الروسية الصينية إلى تاريخ استيلاء الشيوعيين على الحكم في الصين عام ١٩٤٩ إلا انه سرعان ما ظهر التنافس بينهما على قيادة العالم الشيوعي واستمرت حالة التنافس هذه حتى نهاية الحرب الباردة، وعند تولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة عمل على تحسين علاقات بلاده بالصين وبدأ في ترسيم الحدود المشتركة بينهما وتسوية الخلافات العالقة وتوج هذا التقارب بتوقيع اتفاقية الصداقة الروسية الصينية في تموز من عام ٢٠٠١ لتمثل بذلك مرحلة متقدمة على مسار تطور العلاقات الثنائية بين البلدين [٢]، يسبقها توقيع الرئيسين الروسي والصيني على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية للثقة المتبادلة والتنسيق المشترك التي عقدت بعد اجتماع القمة الذي عقداه في نيسان عام ١٩٩٧، ليعزز هذا الاتجاه ولقد اتفق الطرفان في تلك القمة على إقامة عالم متعدد الأقطاب منعا لتفرد أحادية قطبية أمريكية، كما قررا العمل المشترك لاستعادة موقعهما على الساحة الدولية في إطار شراكة استراتيجية بين الدولتين [٣] .

١ - عبد الحق دحمان،التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،مجلة سياسات عربية،العدد ١٢،كانون الثاني ٢٠١٥،ص٩٥.
٢- كوثر عباس الربيعي،مستقبل النظام الامني الأمريكي في منطقة شرق آسيا،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،مجلة دراسات دولية،العدد ٢٣،٢٠٠٤،ص٤١.
٣ - جوزيف.س. ناي،مفارقة القوة الأمريكية،ترجمة: محمد توفيق البحيرمي،المملكة العربية السعودية مكتبة العبيكان،ط١،٢٠٠٣،ص٢٧.

ومن الجدير بالذكر، إن الكثير من الباحثين والاكاديميين يتوقعون عودة روسيا في المرحلة المقبلة والتي ستقود احترام العالم بالقدر ذاته الذي قاده الاتحاد السوفيتي السابق ويرى هؤلاء إن الولايات المتحدة الأمريكية لا بد وان يصيبها الوهن إذا أرادت روسيا استعادة وضعها المتميز [١]، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيعتقد الكثير من الأمريكيين بان قواعد النظام الدولي أصبحت مثار قلق كبير لهم وان الولايات المتحدة الأمريكية تسلك مساراً خطيراً وترى معظم دول العالم أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة العظمى التي تعد التهديد الوحيد الخارجي لمجتمعاتهم [٢] .

إن مطالبة كلاً من روسيا والصين بعالم متعدد الأقطاب سببه مساعي الغرب المستمرة للهيمنة على النظام السياسي الدولي عبر توسيع حلف الناتوفي قارة أوربا وقارة اسيا، الامر الذي يمس المصالح الحيوية الروسية كما ان وجود قوات أطلسية بالقرب من حدود الصين يعد تهديداً لأمنها القومي وتجاهلا لدورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار الآسيوي أي أنه في حالة نشوب أي نزاع مسلح في هذه المناطق القريبة من حدودها سيؤدي إلى تدخل قوات حلف الشمال الأطلسي وزيادة عدد قواتها العسكرية بعبارة أخرى إن الغرض الأساسي من هذا التفاهم الاستراتيجي بين روسيا والصين هو خلق ثغرة في جدار الناتو لابتزازه من اجل التخلي عن مشروعات التوسع في قارة آسيا لأنه في حالة إصراره على ذلك فمن المحتمل أن يتحول التفاهم الروسي الصيني إلى تحالف عسكري سياسي وعندئذ تكون روسيا قد حققت نصراً استراتيجياً عالمياً يوازي توسع الناتوفي وسط وشرق أوربا [٣] .

---

١ - ديفيد تانكس،الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي: تقويم مركز،بحث منشور في كتاب: الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية،إعداد: جاكلين ديفس،شارلز بيري،جمال سند السويدي،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط١،٢٠٠٠،ص٤٢.

٢ - نعوم تشومسكي،الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة شير،المملكة العربية السعودية،مكتبة العبيكان،ط١،٢٠٠٤،ص١٠٩.

٣ - نزار إسماعيل الحيالي،دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط١،٢٠٠٣،ص٩٨ - ٩٩.

وتأكيدا على ما سبق، لا بد وان نشير إلى ما دعت اليه بعض التيارات الروسية وهو توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية وتركيز الاهتمام عليها وإعادة صياغة التحالفات الاستراتيجية الدولية، الأمر الذي يعني تعاظم الإقناع الروسي بان إرضاء النزاعات السلافية وتراكمات العقد التاريخية لا يجوز أن يستمر في إبعاد روسيا عن محيطها الطبيعي وهو قارة آسيا أو التعامل مع هذا المحيط على اعتباره مجرد حديقة خلفية للإمبراطورية الروسية ومن هنا جاء توقيع الرئيس الروسي على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الصين، ويمكن القول أن الطموح يفرض على الصين وروسيا استعادة دورهما ونفوذهما في العالم سلماً وحرباً، واتساقاً مع ما تقدم يرى بعض الباحثين والاكاديميين بان الدور الروسي سيظل مؤهلاً ليحدث تأثيراً ضخماً على حركة التفاعلات والتوازنات الدولية والاقليمية في حال استقرت أوضاع روسيا الاقتصادية والسياسية وهو تأثير يرتكز بالدرجة الأساس أيضاً على تحالفات روسيا المحتملة إذ ربما استطاعت بتحالفاتها مع الصين والهند من أن توازن الدور الأمريكي وتلجمه أو تجابهه[١] .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول، بأن من أهم دوافع تطور العلاقات بين روسيا والصين يمكن ايجازها بالنقاط الآتية[٢]:

١- إن كلا الدولتين تدرك الأهمية الاستراتيجية للطرف الآخر، فكلاهما يعارض السياسة الأمريكية ويرفضان هيمنة قوة واحدة على النظام السياسي الدولي .

٢- رغبة روسيا في إقامة نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسية الأمريكية الهادفة إلى توسيع حلف الناتو نحو شرق أوربا من ناحية والمخاوف الصينية من توسيع نطاق حلف الناتو إلى خارج القارة الأوربية لاسيما منطقة المحيط الهادي من ناحية أخرى .

١ - خير الدين نصر عبد الرحمن،آسيا مسرح حرب عالمية محتملة،ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،سلسلة دراسات استراتيجية، العدد٥٦،ط١، ٢٠٠١،ص٣٤.

٢ - محمد صالح ربيع،مهيمن عبد الحليم،القوى الدولية والاقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية: رؤية جيوبولوتيكية،الجامعة المستنصرية،مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد ٥٩،٢٠١٧،ص٥.

٣- رغبة الصين في مواجهه نتائج تجديد الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والذي يعطي اليابان هامشاً للحركة أوسع من الاتفاقات السابقة .

٤- تسعى الصين إلى العمل على تأمين إمدادات الطاقة التي تمر عبر مضيق ملقا الذي يشكل نقطة ضعف استراتيجية كبرى لها، ومن ناحية الولايات المتحدة الأمريكية فهي منتشرة عبر كل مسالك الملاحة البحرية فأي محاولة لإغلاق المضيق أو فرض حصار بحري عليه سيمنع وصول مصادر الطاقة للصين لذلك تحاول توفير مصادر بديلة لا تمر عبر هذه الخطوط وهي ترى في روسيا المصدر الذي سيوفر لها إمدادات الطاقة عبر البر.

٥- إدراك البلدين لمصادر التهديد الإقليمي فظهور دول إسلامية غير مستقرة ومتخلفة اقتصادياً عبر حدود الصين في آسيا الوسطى قد تشكل أهم خطر محتمل لوحدة الأقاليم الصينية كإقليم سينكيانج المستقل ذاتياً الذي يجاور العديد من جمهوريات آسيا الوسطى ويقطنه أكثر من (١٥) مليون نسمة ويعد (٦٠%) منهم ذوي اصول إسلامية ولهم صلات عرقية وثقافية وحضارية مع أبناء عمومتهم في كازاخستان وطاجكستان .

٦- حاجة الصين للتكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تمتلكها روسيا، فقد استوردت الصين أسلحة من روسيا عام ١٩٩١ – ١٩٩٦ بقيمة خمسة مليارات دولار[١] .

من جانب آخر فتشعب العلاقات الصينية الروسية في إبعاد مختلفة في المستوى الاقتصادي والتجاري فنجد تنامي في حركة التبادل التجاري بين البلدين ففي عام ٢٠٠٠ بلغ (٧) مليار دولار وارتفع بشكل ملحوظ ليصل (٤٨,١٦) مليار دولار عام ٢٠٠٧ وهناك زيادة مستمرة في حجم التبادل التجاري، وبلغ حجم الاستثمارات الصينية في روسيا (٥%) من إجمالي الاستثمارات الصينية الخارجية في عام ٢٠٠٤ ووصلت إلى ما يقدر بحوالي (١٢%) بحلول عام ٢٠٢٠[٢]، ومن الجدير بالذكر، وفي ظل

١ - سوسن إسماعيل محمد العساف،العلاقات الأمريكية – الروسية (١٩٩١ – ٢٠٠٠)،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،(غير منشورة)،٢٠٠١،ص١٩٤-١٩٥.

٢ - تشن تشيماو،الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب: رؤية صينية،القاهرة،الأهرام،مجلة السياسية الدولية،العدد ١٤٥،٢٠٠٠،ص٦٥.

النظام السياسي الدولي القائم ما زالت روسيا الاتحادية أحدى الدولة المؤثرة في السياسة الدولية وعلى الرغم من ما شهدته في أزماتها الاقتصادية الا انها من الدول الكبرى ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن، وهي وريثة الاتحاد السوفيتي والقوة العظمى الثانية في العالم حتى عام ١٩٩١، وتمتلك العديد من المزايا التي تؤهلها لتكون دولة عظمى فتقدر مساحتها بحوالي (١٧) مليون كم^{٢} ويبلغ تعداد سكانها (١٤٨) مليون نسمة وهوما يساوي حوالي (٥١ %) من سكان الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن أن روسيا تمتلك حصانة طبيعية لعمقها الجغرافي فكل الحملات الاستعمارية لاحتلالها قد فشلت ومثال ذلك حملات نابليون وهتلر، وهي أول من حقق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاكها للأسلحة النووية والجيش التقليدي الكبير [١] ، واتساقا مع ما تقدم فقد وقع البلدان اتفاقية عسكرية عام ١٩٩٣ مدتها خمس سنوات، ثم أستمرت الاتفاقيات وفي عام ١٩٩٦ صدر بيان روسي صيني مشترك لإقامة شراكة استراتيجية تساهم في إيجاد عالم متعدد الأقطاب، وكان رد الفعل الأمريكي على لسان وزير الدفاع الأمريكي عام ١٩٩٧ وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحذير روسيا من استمرار التعاون مع الصين وتزويدها بصواريخ اس–اس–٢٠ وكان من دوافع التعاون حاجة روسيا للصين في موقفها ضد توسعات حلف الناتو وحاجة الصين لروسيا لتأييد موقفها تجاه تايوان، وفي الوقت الذي أعلن الرئيس الروسي السابق برويس يلتسين عام ١٩٩٣ قراراً جمهورياً يحدد علاقة روسيا بتايوان كونها جزءاً من الصين، أعلنت الصين تأييدها الكامل للموقف الروسي المعارض لتوسعات الناتو.[٢]

ان الاستراتيجيات المتعارضة التي تتبعها كل من الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تؤكد سعي كل طرف منهما إلى الحفاظ على حجم المصالح الحيوية المتنامية في مناطق مختلفة من العالم بل الأهم من ذلك هو امتداد رقعة تلك المصالح وتشابكها في بؤر متعددة

١. د. سعد حقي توفيق: النظام الدولي الجديد، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع،ط ١، ١٩٩٩، ص١٧٥.
٢. ثناء فؤاد عبد الله: العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولة،عدد ١٣٧،١٩٩٩، ص٤٦ – ٥٥.

ومشتركة للطرفين الصيني والروسي من جانب والأمريكي من جانب آخر وهو ما يستدعي التفاهم الاستراتيجي حول نقاط الاختلاف لمنع تحول العلاقة بينهما إلى صراع محتدم تتضارب فيه المصالح والتوجهات التي من الممكن ان تهدد امن واستقرار النظام السياسي الدولي بأجمعه .

ان دعوة الصين وروسيا لعالم متعدد الاقطاب يؤكد رغبة الصين وروسيا للتحول إلى قوة عظمى أو على الاقل بناء تحالف استراتيجي مع بعضهما لانهاء عهد الاحتكار الأمريكي للهيمنة والنفوذ على النظام الدولي القائم بل ان دعوة الصين وروسيا لتغيير النظام المالي العالمي ومؤسساته السابقة انما يدل على الاستراتيجية التي تدعمها مجموعة من السياسات التي تهدف إلى نقل الصين وروسيا إلى مكانة القوى العظمى الموازنة للطرف الأمريكي في المرحلة المقبلة .

المطلب الثالث

مستقبل العلاقات الروسية الصينية

تتميز العلاقات الصينية الروسية بوصفها واحدة من اهم العلاقات الدولية القائمة في الساحة الدولية لاعتبارات مختلفة، فما تتمتع به كلتا الدولتين من اهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية، فضلا عما تتمتع به مضامين هذه العلاقات ومكوناتها الرئيسية من أهمية كبرى تنبع من اهمية منطقة اسيا – الهادي التي تجمعهما وارتباطهما بالنظام السياسي الدولي عامة، وهذا ما أكده عضو مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني وانج يي ونظيره الروسي سيرجي لافروف حيث بينا أن العلاقات بين الدولتين أصبحت قوية وراسخة، وأنه لا توجد قوة يمكن أن تؤثر سلبا على الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين الجانبين، فضلا عن ذلك فقد عقدت الصين وروسيا سلسلة من الأنشطة للاحتفال بالذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كان الهدف الاول منها دفع الشراكة التعاونية الاستراتيجية الشاملة الصينية الروسية إلى مرحلة جديدة، مؤكدا أن الثقة المتبادلة أصبحت قوية للغاية، والعلاقات الثنائية باتت أكثر رسوخا وأن الأمم المتحدة هي المنصة الدولية الرئيسية للصين وروسيا لتنفيذ التعاون الاستراتيجي وحماية

العدالة على الساحة الدولية [1]، وبناء على ذلك فإن المؤشرات الواقعية تشير إلى تطور العلاقات بين البلدين في مجالات عديدة، اقتصاديا وتجاريا وعسكريا وتكنولوجيا وطاقويا لاسيما في ظل توجهات القيادات السياسية ما بين البلدين وتمسكها بمعاهدات التعاون القائمة بين الطرفين، بالإضافة إلى مواقفهما المشتركة في مجلس الامن بخصوص العديد من القضايا التي تهم النظام بأكمله كالملف السوري والملف النووي الايراني .

لقد اتاحت المتغيرات الدولية والاقليمية التي مر بها النظام السياسي الدولي لكل من روسيا والصين في بناء دور سياسي دولي فاعل ومؤثر لخلق التوازن الاستراتيجي فيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وقد شرعت الدولتان في اقامة المناورات البحرية المشتركة بين كلاً من روسيا والصين وإيران خلفت آثاراً ستبقى لعقود طويلة من الزمن لأنها تعد اعلاناً لبداية النهاية لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، كما وتهدف هذه المناورات شكلياً إلى استهداف عدو مشترك بين الدول الثلاث ضمن مساحة (١٧) ألف كلم في بحر عمان والمحيط الهندي، ومن الطبيعي ألا يتواجد عدو مشترك تتدرب على محاربته هذه الدول القوية في محيطها، إلا أن كلاً منها على حدة يهدف لإيصال رسالة للعالم أجمع بأن الخروج عن سلطة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أصبح أمراً واقعاً، ومما لا شك فيه أن السياسة التي يتبعها الرئيس الأميركي دونالد ترامب والتي توصف بالعدائية، دفعتْ هذا الحلف الإيراني – الروسي – الصيني إلى التعاون في مناوراتِ ما يسمى بالحزام الأمني البحري لتوظيف مصادر القوة التي تمتلكها الاطراف في موازنة القوة الأمريكية أو التفوق عليها من دون أن تكون هناك تحالفات استراتيجية في ما بين هذه الدول، وهذه الخطوة الاستفزازية تجاه الولايات

١ - وزيرا خارجية الصين وروسيا يؤكدان قوة العلاقات والثقة الاستراتيجية،صحيفة اليوم السابع الالكترونية ١٩/١٢/ ٢٠١٩،متاح على الرابط التالي:
https: //www.youm7.com/story/2019/12/1٤٥٥٢١٨٠/

المتحدة الأمريكية تؤشر أيضاً إلى بداية تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه البقعة من العالم وخاصة أن هذه المناورات تحصل في منطقة نفوذ أميركا البحرية [١] .

ومن الجدير بالذكر ان الضغط الأميركي المتواصل على الصين لاسيما في المجال التكنولوجي والتجاري والاقتصادي، فضلا عن الوعود الأميركية بمزيد من الضرائب بمئات مليارات الدولارات على المنتجات الصينية على الرغم من أنها لا تصنف الصين على أنها عدو، بل على أنها خصم منافس لا يلتزم بقواعد التجارة العادلة وقواعد منظمة التجارة العالمية، بالمقابل قال الدبلوماسي الروسي السابق ويتشسلاف موتوزوف ان تصرفات الإدارة الأميركية الحالية دفعت الصين وروسيا إلى التوصل لشراكة استراتيجية لم يشهدها البلدان منذ نحو ٧٠ عاما، وأوضح موتوزوف بانه كلما اشتدت العقوبات الأميركية على كلاً من روسيا والصين كلما ازداد التقارب بينهما، مشيرا إلى ان التوازن العسكري الحالي ليس في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار موتوزوف إلى التهديد المبطن الذي وجهه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بان روسيا قد لا تمدد معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (START-3)، وذلك بعد ان باتت أنظمتها الدفاعية قادرة على ضمان أمن البلاد بشكل كامل [٢].

واتساقا مع ما تقدم، ينبغي ان نذكر بأن تصاعد التوتر العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية دفع بالصين إلى أخذ خطوات غير مسبوقة في تعاونها العسكري مع روسيا حيث أن البلدان يدركان أن تحالفهما معاً سيخلق ردعاً عسكرياً لكبح جموح الولايات المتحدة الأمريكية نحو أي عمل عسكري ضد أي منهما، وقد جرت مناورات عسكرية غير مسبوقة في أيلول عام ٢٠١٨ بين الجيشين الروسي والصيني تعد الأكبر في تاريخ روسيا أطلق عليها (فوستوك ٢٠١٨) شارك فيها أكثر

١ - إيليا ج.مغناير،التحالف الإيراني - الصيني - الروسي يقضي على الأحادية الأميركية!،صحيفة الرأي الالكترونية،الكويت، ١٣/ ٢٠١٩/١٢،متاح على الرابط التالي: https: ///www.raialyoum.com/index.php/

٢ - علي فضل الله،تحالف روسي صيني "غير مسبوق" في وجه أميركا،قناة العالم الاخبارية،٢٠١٩/٧/٨ بغداد،متاح على الرابط التالي:
https: //www.alalamtv.net/news/4261571/-

من (١٠٠٠) طائرة روسية، و(٣٠٠) ألف عسكري، وأسطول المحيط الهادئ، والأسطول الشمالي، وقوات الإنزال بالكامل، وشاركت الصين بـ (٣٢٠٠) عسكري، و(٩٠٠) قطعة عسكرية بينها مقاتلات ومروحيات، كما وقفت الصين إلى جانب روسيا خلال أزمتها مع الدول الغربية بعد حادثة تسميم الجاسوس في الاستخبارات العسكرية الروسية، سيرغي سكريبال وابنته يوليا، في بريطانيا، كما دعم الرئيس الروسي بوتين حق الشركات الصينية في استخدام وبيع تكنولوجيا الجيل الخامس، ويمكن القول إن العداء المشترك للولايات المتحدة الأمريكية قد ينشأ تحالفاً عسكريًا يشبه حلف الناتو بين الصين وروسيا [١] .

ومن الاهمية بمكان ان نذكر بأنه في عام ٢٠١٧، ذكر مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبغينوبريجنسكي ان أسوأ سيناريو يمكن ان تتعرض له الولايات المتحدة الأميركية هو تشكيل تحالف كبير بين الصين وروسيا، كما ان السياسة الأمريكية المعادية لروسيا والصين، التي تنتهجها القيادة الاميركية الحالية، والتي تعبر عن الازمة الوجودية للنظام السياسي الأميركي، إنما تدفع روسيا والصين إلى تحقيق هذا السيناريو الذي يعد الأسوأ للولايات المتحدة الأمريكية [٢] .

ولا بد من الإشارة هنا إلى الجانب الاقتصادي للعلاقات الروسية الصينية حيث اتفقت روسيا والصين على استخدام عملتيهما في التبادل التجاري، وأفاد تقرير اوردته وكالة سبوتنيك الروسية، أن اتفاقية استخدام العملات المحلية بدلا من الدولار التي وقعها أنتون سيلوانوف النائب الأول لرئيس الحكومة الروسية وزير المالية وإي جان محافظ البنك المركزي الصيني في الخامس من تموز عام ٢٠١٩، وذكر التقرير نقلا عن سيرجي ستورتشاك، نائب وزير المالية الروسي، أن توقيع الاتفاقية تم بقصد تطوير

١ - أيمن سمير،الناتو الروسي الصيني،صحيفة البيان،الامارات العربية المتحدة،٢٠١٩/٧/١٢،متاح على الرابط التالي: https: //www.albayan.ae/opinions/articles/2019-06-12-1.3581579

٢ - جورج حداد،التحالف الروسي - الصيني.. هل يغير وجه العالم؟،موقع العهد الاخباري،٢٠١٩/٦/١٧ متاح على الرابط التالي: https: //www.alahednews.com.lb/article.php?id=7625&cid=124

وتسوية المدفوعات الناجمة عن المبادلات التجارية مع شركاء روسيا الاقتصاديين بالعملات المحلية وتعزيز الأمن الاقتصادي لروسيا وتستخدم العملة الروسية (الروبل) حاليا في تسوية(١٠%)من المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين روسيا والصين، ويتوقع النائب الروسي اناتولي أكساكوف، عضو مجلس الدوما، أن تصل هذه النسبة في الأعوام القليلة المقبلة إلى (٥٠ %)، ويسعى البلدين لإقامة علاقات اقتصادية أوثق في سبيل مواجهة الضغوط الاقتصادية المتصاعدة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الصين والعقوبات المستمرة على روسيا [١] .

وتأسيسا على ما تقدم، يتبين لنا بأن العلاقات الروسية الصينية في طريقها إلى التغير بأبعادها الاقتصادية والأمنية والسياسية والتكنولوجية ضمن اطار أكثر ثباتا واستقرار تبعا للمصالح المتبادلة التي تجنيها كلا الدولتين من هذه العلاقات القائمة حيث تستطيع الصين الحصول على الخبرة والتقنية الروسية ومصادر الطاقة اللازمة لمسيرة اصلاحها التنموية مقابل فتح الاسواق الصينية الواسعة لبيع الصناعات العسكرية الروسية وجذب الاستثمارات الروسية داخل اراضيها، فالصين بالنسبة لروسيا الاتحادية أفضل سوق لتصريف الصناعات الروسية خاصة في مجال السلاح، اذ تبلغ مشتريات الصين من السلاح الروسي ما يقدر بحوالي حوالي(٩٧ %) من مجموع واردات الصين للسلاح [٢]، ومن المؤشرات الإيجابية لهذا التعاون ما شهدته العلاقات الصينية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة من تحركات مشتركة نحو تعزيز الأمن المشترك لكلا البلدين وكذلك الأمن الاقليمي الاسيوي إذا استطاعت كلا الدولتين من ايجاد حل مشترك لمشاكل الحدود والتواجد العسكري على حدودهما ونزع السلاح من

١ - جريدة العرب الاقتصادية الدولية،اتفاق روسيا والصين على استخدام عملتيهما في التبادل التجاري،٢٠١٩/٧/٢٨،موسكو،متاح على الرابط التالي: http: //www.aleqt.com/2019/06/28/article_1626831.html

٢ - احمد محمود العبدلي،العلاقات الصينية – الروسية وآفاقها المستقبلية،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، (غير منشورة)،٢٠٠٧،ص١٧٦.

المناطق الحدودية الشرقية والغربية من خلال توقيع البلدين على الاتفاقيتين المتعلقتين بالحدود الشرقية عام ١٩٩١ والحدود الغربية عام ١٩٩٤ (١).

وتأكيدا على تقدم، فقد شرعت روسيا إلى أن إعلان تشييد (طريق المريديان السريع) الذي أعلن عنه رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيدف في شهر تموز عام ٢٠١٩ ضمن مشروعات تعزيز الارتباط بين القارتين الأوروبية والآسيوية، وتأسيس طريق جديد للنقل في منطقة أوراسيا، بالإضافة إلى تعزيز الارتباط بطريق الحرير الصيني، وتعزيز المكانة الإقليمية لروسيا، وتُطلق عليه الصحافة العالمية طريق الحرير الروسي الذي يمتد مسافة(٢٠٠٠) كلم من الحدود الروسية الكازاخستانية إلى تقاطع طريق سريع قائم يربط مينسك وروسيا البيضاء بموسكو، ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة هذا الطريق حوالي (٦٠٠) مليار روبل اي ما يعادل (٩,٥ مليارات دولار) وفقًا لتقديرات ألكسندر ريازانوف، نائب رئيس مجلس إدارة شركة الغاز العملاقة غازبروم التي تمتلك بالفعل حوالي (٨٠%) من الأرض التي سيمر بها الطريق، وسيعمل الطريق الروسي على تعزيز مبادرة الحزام والطريق والتي يعد جزءًا منها لملء الفراغ البري بين أوروبا والصين، حيث يرسخ طريق المريديان ما تسعى بكين دومًا لتأكيده، وهو أن هذه المبادرة معنيّة بالأساس بتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وليس فرض الهيمنة الصينية على الدول التي يمر بها طريق الحرير، وهي الرؤية التي تروج لها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفي ضوء مشاركة الرئيس الروسي بوتين في فعاليات القمة الثانية لمنتدى مبادرة (الحزام والطريق)، حيث أكد أن مبادرة الحزام والطريق ستعزز التعاون البنّاء بين الدول الأوراسية، وستضمن التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي في المنطقة، مما فسره العديد من المحللين بأنه إعلان لبداية تعاون أقوى بين روسيا والصين في منطقة آسيا الوسطى، وهوما

١- نبيل سرور،الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي،مجلة الدفاع الوطني اللبناني،العدد ٩١،كانون الثاني ٢٠١٥،متاح عللى الرابط التالي:
https: //www.lebarmy.gov.lb/ar/content/-

ظهر بالفعل بعد أقل من ثلاثة شهور من خلال الموافقة على إنشاء طريق المريديان السريع.

صفوة القول، ان التحالفات والتكتلات كانت وماتزال وسيلة من الوسائل التي تلجأ لها الدول لمواجهة هيمنة دولة من الدول وسيطرتها على مقدرات النظام السياسي الدولي، فضلاً عن انها تعد من المؤشرات الاولى التي تدل على تغيير هيكلية النظام السياسي الدولي ودلالة على وجود دول غير راضية عن هيكلية النظام الدولي الذي تعيشه ولذلك ستسعى من خلال التحالفات إلى تغييره .

الخاتمة

أن النظام السياسي الدولي الحالي يعيش حالة تنافس كبيرة تعطي ملامح مستقبلية بان السنوات القادمة تحميل في طياتها جملة من المتغيرات لعل من ابرزها بروز قوى واقطاب دولية جديدة قد تهدد مكانة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا، كما ان التغييرات الدولية الجديدة التي شهدتها الساحة الدولية انعكست ايجابيا على الرؤى السياسية لكل من روسيا والصين فيما بعد الحرب الباردة التي دفعت بالعلاقات بينهما لتصل إلى مستوى التفاهم الاستراتيجي ورفض القطبية الأحادية والدعوة إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب يسوده الأمن والسلام ويحقق المصالح المشتركة للبلدين خاصة وان كل من روسيا والصين ابديا اهتماما مشتركا بالقضايا الدولية الحساسة مثل قضية الارهاب وقضايا الانتشار النووي وقضايا الشرق الاوسط وقضايا اوربا الشرقية التي اكدت تقارب البلدين في مواقفهما السياسية انطلاقا من المصلحة المشتركة ولكن يبقى التعاون الروسي الصيني امرا ضروريا لكلا البلدين وذلك لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها لإحباط ظهور أي قوة عظمى تنافسها في النظام السياسي الدولي القائم

أن المعطيات السياسية القائمة تبرز ملامح التغيير الذي تشهده الساحة الدولية والذي يعد مؤشرا على بداية تحول العالم من عالم احادي القطبية لنظام اشبه بالثنائية القطبية حيث يشهد العالم اليوم تنامي قدرات دول كبرى كروسيا الاتحادية التي تعد وريثة الاتحاد السوفيتي والصين خاصة وانهما بدأ بمزاحمة النفوذ الأمريكي في بعض مناطق العالم، ومما يعجل من ملامح هذا التغيير ظهور تحالفات دولية لتشكيل تحالفات سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية لمواجهة القطب الأمريكي كما هو الحال في التحالف الروسي الصيني والذي تجسد عمليا وان كان بشكل خفي في الازمة السورية حيث ان هذا التحالف قد يهدد مستقبلا مكانة ونفوذ الولايات المتحدة على الصعيد الاقليمي والدولي .

لقد بدأت روسيا تصبح اليوم قوة مهمة تدفع باتجاه التغيير السياسي في العالم وعادت طرفا له وزنه في السياسات الدولية لتتزعم الموقف الدولي الرافض للتفرد

الأمريكي بالقيادة الدولية والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والعسكري المتنامي تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى التي تكافئ الولايات المتحدة الأمريكية في مكانتها الدولية لاسيما وانها قوة سياسية كبرى باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي تسعى للتأثير في حركة التفاعلات السياسية الدولية في القرن الحالي ويمكن القول بان الكيفية التي سوف يوظف بها كل طرف عناصر قوته بالشكل الذي يجعلها قوى قادرة على ممارسة دور فاعل وأساسي في مجمل السياسات الدولية هو الذي سيحكم في المرحلة المقبلة كيفية ونوعية التغيير في ميزان القوى الدولي، إن التنافس الروسي الصيني الأمريكي المحتدم للهيمنة والنفوذ على السياسات الدولية والشؤون العالمية سيفرز نتائج جديدة ومهمة تعود بمجملها على حالة النظام السياسي الدولي الراهن حيث يشهد المجتمع الدولي تغيرات في موازين القوى، وبالتالي ستحقق مجموعة من القوى الكبرى اهدافها والتي تتمثل بالصعود الصيني والروسي إلى قمة الهرم السياسي الدولي الأمر الذي يتطلب التعامل بجدية مع مقتضيات القوة الروسية والصينية بما يخدم المصالح الدولية المختلفة .

الاستنتاجات: بعد ان قمنا بدراسة النظام السياسي الدولي والتحالفات الدولية واخذنا التحالف الاستراتيجي الصيني الروسي أنموذجا لتلك التحالفات وبعد ان استعرضنا جميع العناصر والعوامل التي سوف يتأثر بها النظام السياسي الدولي فأننا قد توصلنا إلى مجموعة هامة من الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من هذا البحث ونستطيع ان نوجزها بالنقاط الآتية:

١- ان روسيا تعد وريثة الاتحاد السوفييتي سابقا الذي كان القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عملت بناء على هذا على تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية وفي مجال الطاقة والتكنلوجيا محاولة زيادة قوتها وبالتالي الوقوف امام هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تعمل الصين على بناء اقتصادها الذي يعد الاقتصاد الاقوى بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية داعمة بذلك مبدأ صعودها السلمي للوصول إلى مصافي الأقطاب الدولية كما تعمل ايضا على تطوير قدراتها العسكرية من خلال شراء

الاسلحة وشراء تقنيات صناعة الاسلحة من روسيا واقامة تحالفات استراتيجية معها.

٣- ظهور تحالفات دولية لتشكيل تكتلات سياسية واقتصادية وعسكرية بأشكال تعاونية وتحالفات استراتيجية لخدمة بلدانهم الا انها قد تشكل خطرا في المستقبل يهدد مكانة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية اذا ما تحولت هذه التحالفات إلى قوى تقف بوجه مصالحها وتفردها بالزعامة على العالم .

٤- ان العالم اليوم بات يشهد حركة من التفاعلات السياسية الدولية والتي تتمثل في اقامة التحالفات الاستراتيجية من اجل اعادة ترتيب التوازنات الدولية والاقليمية وبالشكل الذي سوف يغير كثيرا من معطيات القوة لوحدات النظام السياسي الدولي وبالشكل الذي سوف يغير معالم النظام السياسي الدولي القائم .

المصادر

اولا: - الكتب العربية والمعربة

١. ابراهيم ابراش، حدود النظام وازمة الشرعية والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٢. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط٢، ٢٠٠٩.

٣. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرون، طرابلس، المكتبة العلمية العالمية، ط١، ١٩٦٦.

٤. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩١ .

٥. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط١، ١٩٨٧.

٦. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.

٧. ج. آ. س. غرنفيل، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة: علي مقلد، بيروت، الدار العربية للموسوعات، المجلد الرابع، ط١، ٢٠١٢.

٨. جميل البستاني واخرون، النظام الدولي أراء ومواقف، بغداد، مطبعة الحكمة، ١٩٩١.

٩. جوزيف .س . ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٧.
١٠.جوزيف .س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٣.
١١.جوزيف اس ناي، مستقبل القوى، ترجمة احمد عبد الحميد، القاهرة، المركز القومي للترجمة .ط١، ٢٠١٥ .
١٢.جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، العبيكان للطباعة والنشر، ٢٠٠٧ .
١٣.خضر عباس عطوان،القوى العالمية والتوازنات الاقليمية،عمان، دار اسامة، ط١، ٢٠١٠.
١٤.خليل إسماعيل ألحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،١٩٩١.
١٥.ديفيد تانكس، الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي: تقويم مركز، بحث منشور في كتاب: الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، إعداد: جاكلين ديفس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠.
١٦.روبرت جيلبن، الحرب والتغير في السياسة الدولية، ترجمة: باسل مفتن، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٠.
١٧.روبرت د.كانتور،السياسةالدوليةالمعاصرة،ترجمة: د.احمد الظاهر،دارالكتب الاردنية، ١٩٨٩.
١٨.ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة: هاني تابري، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥.
١٩.زلمي خليل زاد، الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية: إنعكاساتها عليها وعلى العالم، التقييم الاستراتيجي، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة ٥، ط١، ١٩٩٧.
٢٠.سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصر، القاهرة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط٤، ٢٠٠٩ .
٢١.سعد حقي توفيق: النظام الدولي الجديد، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط، ١٩٩٩.
٢٢.سعيد عاشور، موسوعة الحضارة العربية والإسلامية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج ٣، ١٩٨٧.

٢٣. عبد الخالق عبد الله، حكاية السياسة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦.
٢٤. عبد الواحد الناصر، النظام الدولي العالمي الجديد، الخصائص والمشكلات الهيكلية، دمشق، منشورات دار حطين للطباعة والنشر، ١٩٩٦.
٢٥. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٧.
٢٦. علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٦.
٢٧. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، ط١، ١٩٧٩.
٢٨. مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٩.
٢٩. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، دار الكتب والوثائق، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١ .
٣٠. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٨.
٣١. محمد بن حسن بن عقيل موسى الشريف، التنازع والتوازن في حياة المسلم، المملكة العربة السعودية، مؤسسة الصحافة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١١.
٣٢. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٢.
٣٣. ممدوح محمود مصطفى منصور،سياسة التحالف الدولي،القاهرة،مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٧.
٣٤. ناصيف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٩.
٣٥. نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٣.
٣٦. نسيم بهلول، عن الجيوستراتيجية، الجزائر، دار الروافد الثقافية، ناشرون، ط١، ٢٠١٥ .
٣٧. نعوم تشومسكي، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة شير، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٤.
٣٨. هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: فاضل البديري، عمان، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٥.
٣٩. يحيى الجمل، تطور المجتمع الدولي، القاهرة، دار القلم، ١٩٩٤ .

ثانيا: – المجلات والدوريات

١. إبراهيم جعفر الدين، أزمة النظام الاشتراكي والإصلاحات السوفيتية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٤، ١٩٨٨.

٢. بلخيرات حوسين، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات، استانبول، ٢٠١٧/٢/٦.

٣. تشن تشيماو، الاتجاه نحوعالم متعدد الأقطاب: رؤية صينية، القاهرة، الأهرام، مجلة السياسية الدولية، العدد ، ١٤٥، ٢٠٠٠.

٤. ثناء فؤاد عبد الله: العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٧، ١٩٩٩.

٥. جمال خالد القاضي، مقاربة نظرية: لمستقبل التحولات الايديولوجية في بنية النظام الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، العام الرابع، العدد ١٦، ٢٠١٨.

٦. خير الدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد٥٦، ط١، ٢٠٠١.

٧. عبد الحق دحمان،التحالف الشرقي المقبل:منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحوالعالمية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،العدد١٢، كانون الثاني ٢٠١٥.

٨. علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد ٣–٤، المجلد ٢٣، ١٩٩٥.

٩. علي عبد الكريم حسين، اثر التغيير في تكوين مستقبل النظام الدولي،، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٨، ص ٦٤ .

١٠.كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الامني الأمريكي في منطقة شرق آسيا، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٣، ٢٠٠٤.

١١.محمد صالح ربيع، مهيمن عبد الحليم، القوى الدولية والاقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية: رؤية جيوبولوتيكية، الجامعة المستنصرية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٩، ٢٠١٧.

١٢.مصطفى ناصف، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، العدد ٧، تموز ١٩٧٨.

١٣.ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر))، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، المجلد ١، العدد ٢٠، ٢٠١٦ .

ثالثا: – الرسائل والأطاريح

١– سوسن إسماعيل محمد العساف، العلاقات الأمريكية – الروسية (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (غير منشورة)، ٢٠٠١.

٢– صلاح مهدي هادي الشمري،الانتشار النووي وأثره في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعدعام٢٠٠٣،رسالة ماجستيرمقدمة إلى كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،(غير منشورة)،٢٠٠٩ .

٣– علي حسين حميد، القوى الإقليمية والقوى الكبرى: دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (غير منشورة)، ٢٠٠٧.

٤– احمد محمود العبدلي، العلاقات الصينية – الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (غير منشورة)، ٢٠٠٧ .

رابعا: – المواقع الالكترونية

١. شاهر إسماعيل الشاهر، كيف يتغير النظام الدولي؟،مؤسسة دام برس الاعلامية، ٢٠١٦/٩/٢٠،متاح على الرابط التالي: http: //www.dampress.net/?page=show_det&category_id73964

٢. طارق عيتاني واخرون، الفرق بين النظام الدولي والنتظم، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https: //www.academia.edu/30314140/

٣. عماد فوزي شعيبي، ملامح الأفق: النظام السياسي العالمي الجديد، الطبعة الأولي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣،صفحات منشورة على الموقع الالكتروني التالي: http: //www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/161.htm

٤. ماجد احمد الزاملي،توازن القوى الدولية، صحيفة الحوار المتمدن،العدد: ٣٣٨٦، ٢٠١١ / ٦ / ٤، متاح على الرابط التالي: http: //www.ahewar.org/debat/show.art.as34

٥. ماجد محمد شدود، العلاقات السياسية الدولية، منشورات جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية،الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠-٢٠٠١، الموسوعة السياسية، متاح على الرابط التالي: https: //political-encyclopedia.org/

٦. مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/١/١٠، متاح على الرابط التالي: http: //www.acrseg.org/36519

٧. معجم المعاني العربية، معلومات متاحة على الرابط الاتي: https: //www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

٨. وزيرا خارجية الصين وروسيا يؤكدان قوة العلاقات والثقة الاستراتيجية، صحيفة اليوم السابع الالكترونية ١٢/١٩/ ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https: //www.youm7.com/story/2019/12/19/و ٤٥٥٢١٨٠

٩. يوسف رزين، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: ٤٤٢٢، معلومة متوفرة على الرابط الالكتروني التالي: http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

١٠. وزيرا خارجية الصين وروسيا يؤكدان قوة العلاقات والثقة الاستراتيجية، صحيفة اليوم السابع الالكترونية٢٠١٩/١٢/١٩،متاح على الرابط التالي: https: //www.youm7.com/story

١١. إيليا ج .مغناير، التحالف الإيراني – الصيني – الروسي يقضي على الأحادية الأميركية!، صحيفة الرأي الالكترونية، الكويت، ١٣ /١٢/ ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https: ///www.raialyoum.com/index.php/

١٢. علي فضل الله، تحالف روسي صيني "غير مسبوق" في وجه أميركا، قناة العالم الاخبارية، ٢٠١٩/٧/٨ بغداد، متاح على الرابط التالي: https: //www.alalamtv.net/news/ق

١٣. أيمن سمير، الناتوالروسي الصيني، صحيفة البيان، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٩/٧/١٢، متاح على الرابط التالي: https: //www.albayan.ae/opinions/articles/2019-06-12-1.3581

١٤. جورج حداد، التحالف الروسي . الصيني.. هل يغير وجه العالم؟، موقع العهد الاخباري، ٢٠١٩/٦/١٧ متاح على الرابط التالي: https: //www.alahednews.com.lb/article.php?id=7625&cid=124

١٥. جريدة العرب الاقتصادية الدولية، اتفاق روسيا والصين على استخدام عملتيهما في التبادل التجاري، ٢٠١٩/٧/٢٨، موسكو، متاح على الرابط التالي: http: //www.aleqt.com/2019/06/28/article_1626831.html

١٦. نبيل سرور، الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٩١، كانون الثاني ٢٠١٥، متاح عللى الرابط التالي:
https: //www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ي

خامسا: – المصادر الاجنبية

Books:

1- Bradley H. Roberts , World Order in the Post-Post-Cold War Era: Beyond the Rogue State Problem? Virginia: Institute for Defense Analyses 1996 .
2- John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 2nd ed, London: Oxford University Press, 2002.

Magazines and periodicals:

1. Evan Luard, Super powers and Regional Conflicts. Foreign Affairs**,** vol.64, no.5, 1986.
2. Harry Harding, Has U.S. China Policy Failed ?, The Washington Quarterly, no. 38 2015.
3. John Lewis Gaddis, "The Long Peace, Elements of Stability in the Post War International System," International Security 10, No. 4 (Spring 1986.
4. K.J Holesti, International politics Aframe work for analysis, (London, Prince Hall press), 1974.
5. Kenneth Waltz, "Evaluating Theories," American Political Science Review 91, No. 4 (1997) .
6. Michael Barnett and Raymond Duvall, «Power in International Politics,» International Organization; no. 59 (Winter 2005).
7. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations", Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3 , Summer, 1993.
8. Simon Serfaty, "A Bad War Gone Worse," Washington Quarterly 31, No. 2 (Spring 2008).

Websites:

1- Ivo H. Daalder and James M. Lindsay, The Committee to Save the World Order: America's Allies Must Step Up as America Steps Down, Foreign Affairs, November/December 2018 Issue, available at: https: //www.foreignaffairs.com/articles/2018-09-3/committee-save-world-order?cid=in-